التنظيم القانوني للسجل التجاري فى المملكة العربية السعودية

دراسة مقارنة

Legal Organization of the Commercial Register in the Kingdom of Saudi Arabia: A Comparative Study

إعداد

الدكتور/ ابراهيم محمد شاكر على

دكتوراه القانون التجاري – كلية الحقوق جامعة المنصورة – مصر

أستاذ القانون التجاري المساعد قسم الحقوق، كلية العلوم الإدارية والإنسانية

جامعة المستقبل – القصيم – المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : Imali@uom.edu.sa

الملخص

تناولت الدراسة الحالية نظام السجل التجاري الجديد الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٨٣) بتاريخ ١٤٤٦/٣/١٤هـ، الذي صدر بهدف تسهيل الأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية. وعالجت الدراسة وظائف السجل التجاري الواردة في النظام، وشروط القيد فيه، والآثار المترتبة على القيد، بالإضافة إلى المستجدات التي أوجدها هذا النظام، وأسباب وحالات شطب القيد من السجل التجاري.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وخلصت إلى أن نظام السجل التجاري الجديد أسهم في التحول إلى السجل التجاري الإلكتروني، إلغاء السجلات الفرعية، والتوسع في فرض العقوبات المالية بدلًا من عقوبة الحبس.

وتوصي الدراسة الحالية المشرع السعودي بتعديل المادة ٢٦١-ج من نظام الشركات لإلغاء عقوبة الحبس الناتجة عن عدم تحديث بيانات السجل التجاري أو تقديم بيانات كاذبة، بما يتماشى مع أحكام قانون السجل التجاري، إضافة إلى النص على إمكانية التصالح في جرائم نظام السجل التجاري.

الكلمات المفتاحية: نظام السجل التجاري، السجل التجاري الإلكتروني، السجل التجاري الفرعي، العقوبات المالية، الحبس، التصالح.

Abstract

Research Title: Legal Organization of the Commercial Register in the Kingdom of Saudi Arabia: A Comparative Study

Dr. Ibrahim Mohamed Shaker Ali

Assistant Professor of Commercial Law, Department of Law, College of Administration and Humanities - Mustaqbal University - Qassim - Kingdom of Saudi Arabia.

Imali@uom.edu.sa

The present study examines the provisions of the new Commercial Register Law, promulgated by Royal Decree No. (M/83) dated 14/3/1446 AH, which was enacted to facilitate commercial activities within the Kingdom of Saudi Arabia. This study specifically analyzes the legal functions of the commercial register as delineated in the law, the conditions and requirements for registration, and the legal consequences arising from such registration. Furthermore, it explores the recent legislative developments introduced by this law, as well as the legal grounds and circumstances under which a registration may be deleted from the commercial register. The study employed an analytical approach and concluded that the new Commercial Register Law has facilitated the transition to an electronic commercial register, abolished sub-registers, and expanded the imposition of financial penalties as an alternative to imprisonment. Accordingly, the study recommends that the Saudi legislator amend Article 261-C of the Companies Law to eliminate the imprisonment penalty for failure to update commercial register data or for submitting false information, ensuring consistency with the provisions of the Commercial Register Law. Additionally, the study advocates for the

inclusion of a reconciliation mechanism for offenses under the Commercial Register Law.

Keywords: commercial register law, electronic commercial register, sub-commercial register, financial penalties, imprisonment, reconciliation.

مقدمة

عُرف السجل التجاري في ألمانيا منذ عام ١٨٩٧، وكان ذا طبيعة قضائية، إذ عهد به إلى قاضٍ يُعرف بـ"قاضي السجل". ومنه انتقل إلى باقي أنحاء العالم[١]، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، التي شهدت ظهور أول نظام للسجل التجاري عام ١٣٧٥هـ. ومع ذلك، لم يكن للسجل التجاري في ذلك الوقت أي أثر قانوني، بل كان مجرد أداة إحصائية، إلى أن تم إلغاؤه بموجب نظام عام ١٤١٦هـ. لاحقًا، صدر نظام عام ١٤٤٦هـ، الذي يؤدي وظائف متنوعة للسجل، مثل الوظيفة القانونية، والاقتصادية، والإحصائية، والإعلامية[٢].

وقد وضع المنظم السعودي مجموعة من الشروط للقيد في السجل التجاري، سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات. بالنسبة للأفراد، يجب أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وألا يعمل في القطاع العام، وأن يحمل صفة التاجر، أي أن يكون لديه نشاط تجاري يتسم بالبيع والشراء. كما يجب أن يمارس هذا النشاط لحسابه الشخصي وليس لحساب غيره، وأن تكون ممارسته للنشاط بصورة احترافية مستدامة وليست عرضية أو طارئة، وأن يكون مشتركًا في غرفة التجارة والصناعة، إضافة إلى تسديد الرسوم المقررة للقيد

([1]) Ingrid Longelin, Nouvelles des archives Le fonds du registre du commerce et des sociétés (1920-1954) et du registre des métiers (1936-1962) du tribunaL de commerce de LiLLe, Entreprises et Histoire, 2012, no. 68, p. 133.

([٢]) باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول، منشورات دار الحكمة، بغداد، ١٩٨٧، ص١٢٠؛ محمد حسني عباس، الوجيز في النظرية العامة للقانون التجاري، الإسكندرية، ١٩٦٨، ص١٤٠.

في السجل[١]. أما بالنسبة للشركات، فقد قصر نظام السجل التجاري القيد في السجل على الشركات التجارية فقط، حيث إن الشركات المدنية غير ملزمة بالقيد في السجل التجاري. وبالنسبة للشركات الأجنبية، فيجب أن يكون لها مكتب أو مقر في المملكة العربية السعودية [٢].

ولا يجوز لأي شركة من الشركات ممارسة أي نشاط تجاري دون أن تكون مقيدة في السجل التجاري. ويعمل نظام السجل التجاري على حماية الاسم التجاري من أي اعتداء عليه، طالما كان مسجلًا في السجل [٣].

ويجوز لصاحب السجل التجاري طلب شطب القيد في بعض الحالات، مثل المرض أو السفر أو التوقف عن النشاط التجاري. كما يتم شطب القيد إجباريًا في حالات معينة، مثل صدور حكم بإفلاس التاجر أو فقدان أحد شروط القيد، كعدم الاشتراك في غرفة التجارة والصناعة [٤].

---

(١) يراجع في بيان شروط القيد فى السجل التجاري الجديد مواد نظام السجل التجاري، متاح على الموقع:

https://mc.gov.sa

(٢) المادة ٢٣٧ من نظام الشركات السعودي الجديد لعام ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.

(٣) يراجع فى ذلك المادة ١٤ من نظام الأسماء التجارية الجديد، الصادر بالمرسوم الملكي (م/٨٢)، وتاريخ ١٤٤٦/٣/١٩هـ.

(٤) يراجع المادة ١٣ من نظام السجل التجاري الجديد بشأن حالات الشطب الاختياري من السجل التجاري، المادة ١٤ من ذات النظام بشأن حالات الشطب الوجوبي.

واستحدث النظام الجديد عددًا من الأمور المهمة، منها التوجه نحو السجل التجاري الموحد، وإلغاء السجلات الفرعية، مع ضرورة التنازل عنها أو إلغائها خلال خمس سنوات من تاريخ صدور القانون. كما ألغى النظام الحاجة إلى تجديد السجل التجاري كما كان معمولًا به سابقًا، حيث يكتفى بتحديث البيانات الخاصة بالسجل. ومن بين المستجدات أيضًا الاتجاه نحو السجل الإلكتروني، بالإضافة إلى مواكبة السياسة الجنائية العالمية من خلال تقليص العقوبات البدنية المرتبطة بمخالفات السجل التجاري، والتوسع في فرض العقوبات المالية [١].

إشكالية الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في بيان التنظيم القانوني بشكل كامل للسجل التجاري بعد صدور نظام جديد له وتقييمه، وتوضيح صفة الأشخاص الذين يتعين عليهم القيد في السجل التجاري، ومدى أثر القيد في السجل التجاري، وأثر الغش على القيد في السجل التجاري.

أما الإشكالية الأخرى فهي تعدد السجلات الفرعية، وما يسببه ذلك من زيادة العبء المالي على الشركات والجمهور والمتعاملين معها، ومدى قدرة نظام السجل التجاري الجديد على حل هذه المشكلة.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في عدة جوانب علمية وعملية، منها بيان نشأة السجل التجاري في المملكة العربية السعودية والآثار المترتبة على القيد في السجل التجاري. كما تعد الدراسة الحالية أول دراسة تتناول نظام السجل التجاري الجديد في

(١) المادة ١٣ من نظام السجل التجاري الجديد بشأن توقيع الغرامات المالية.

المملكة العربية السعودية لعام ١٤٤٦هـ – ٢٠٢٤م، بما يتضمنه من إيجابيات مستحدثة للتسجيل في السجل التجاري والتعامل به، وأثر ذلك في تطور النشاط التجاري والاقتصادي في المملكة. ومن هذه الجوانب تستمد الدراسة أهميتها.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة في تحقيق أهدافها المنهج التحليلي، من خلال تحليل الأحكام المتعلقة بالقيد في السجل التجاري في أنظمة السجل التجاري والأنظمة المختلفة في المملكة، ومقارنتها مع بعض الأنظمة الأخرى لبيان مدى تحقق الانسجام والتكامل أو عدمه في معالجة أحكام القيد في السجل التجاري والآثار المترتبة عليها، مع إجراء مقارنة مع القانون المصري والفرنسي.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من ثلاثة مباحث، ويشمل كل مبحث ثلاثة مطالب، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: نشأة السجل التجاري في المملكة العربية السعودية ووظائفه.

المبحث الثاني: القيد والشطب في السجل التجاري.

المبحث الثالث: تقييم نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ – ٢٠٢٤م.

المبحث الأول

نشأة السجل التجاري فى المملكة العربية السعودية ووظائفه

تمهيد وتقسيم:

تُعد نشأة السجل التجاري ضرورة فرضها التوسع في المملكة العربية السعودية نتيجة استغلال عائدات النفط في النشاط التجاري، ومن ثم ضرورة تنظيم ممارسة هذا النشاط. وقد انتقلت فكرة السجل التجاري إلى العالم من ألمانيا، حيث نشأ أول سجل تجاري عام ١٨٩٧. ويؤدي السجل عددًا من الوظائف، مثل الوظيفة القانونية، والاقتصادية، والإحصائية، والإعلامية، وهو ما نوضحه على النحو التالي:

المطلب الأول

نشأة السجل التجاري فى المملكة العربية السعودية وأهميته

بشأن الأصل اللغوي لمصطلح "سجل" في اللغة الأجنبية، نجد أنه مستمد من الكلمة اللاتينية"regesta"، التي تعني الأشياء التي يتم نقلها[1].وقد عُرف السجل التجاري منذ العصور الوسطى، وتحديدًا في القرن الثالث عشر، حيث كانت طوائف التجار تقوم بتسجيل أعضائها في سجل خاص، بهدف التنظيم المهني لتلك الطوائف، وحصر أسماء العاملين في كل طائفة، من أجل دعوتهم إلى الاجتماعات

([1]) Yoni Weizman, Du registre du commerce et des sociétés vers un registre de l’entreprise ? Réflexions sur une évolution jugée nécessaire, Ph D These, Université Paris sciences et lettres, 2017, p.1.

٤- التنظيم القانوني للسجل التجاري فى المملكة العربية السعودية

الدورية. وفي العصر الحديث، كان التشريع الألماني سباقًا في هذا المجال، إذ أنشأ أول سجل عام ١٨٩٧، عهد به إلى قاضٍ خاص يُعرف بقاضي السجل[١]،ونقله عنه النظام القانوني الفرنسي بموجب قانون ١٨ مارس ١٩١٩، الذي تم تكملته بموجب مرسوم ٢٢ مارس ١٩٢٠. وبموجبه، كان يتعين على التاجر الجديد تسجيل اسمه في السجل التجاري في غضون شهر من تاريخ افتتاح المحل[٢]، ثم صدر قانون ٢٣ مارس ١٩٦٧، ومرسوم ٣ يوليو ١٩٧٨، والذى بموجبه أطلق على السجل مسمى سجل التجارة والشركات، ثم صدر قانون عام ٢٠١٢، وتم التحول بموجبه إلى السجل الإليكتروني[٣].

وفى المملكة العربية السعودية، فقد عرف السجل التجاري بموجب النظام الصادر عام ١٣٧٥هـ، الصادر بموجب الأمر السامي رقم ٤٤٧٠/١/٢١ وتاريخ ١٩٧٥/١١/٩، ولم يرتب على القيد فى السجل التجاري أى آثار قانونية يُعتد بها[٤]، إلا أنَّ هذا النظام سرعان ما تم إلغاؤه بموجب النظام الصادر عام ١٤١٦هـ[٥]. ولم

---

(١) محمد سامر عاشور، القانون التجاري، الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨، ص٥٢؛ محمد فريد العريني؛ جلال وفاء البدري محمدين، قانون الأعمال، دراسة فى النشاط التجاري وآلياته، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٣٠.

(2) Ingrid Longelin, Op. Cit., p.132.

(3) Frison-Roche, M., Droit commercial, Dalloz, 2015, p.168.

(٤) محمد حسن الجبر، القانون التجاري السعودي، مكتبة الملك فهد الرياض، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ص١٢٧.

(٥) وفى مصر، عرف أول قانون للسجل التجاري عام ١٩٣٤، مع صدور القانون ٤٦ لسنة ١٩٣٤ بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٣٤، والذي اقتبس معظم أحكامه من قانون

يكن نظام ١٤٦١هـ أداة إحصاء فقط كما كان عليه الحال من قبل، وإنما كان أداة للشهر القانونى بالنسبة لمن يشملهم النظام. وأخيرًا فقد تم إلغاء هذا النظام بموجب النظام الصادر عام ١٤٤٦هـ، إذ أصدر مجلس الوزراء السعودي بتاريخ ١٤٤٦/٣/١٤هـ، الموافق ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م نظام السجل التجاري[١]، المكون من ٢٩ مادة، ليحل محل نظام عام ١٤١٦هـ، وتصدر لائحته التنفيذية بعد ١٨٠ يومًا من نشر النظام في الجريدة الرسمية. ويعمل هذا النظام على تشجيع وازدهار بيئة الاستثمار في المملكة العربية السعودية من خلال تبسيط تسجيل العلامات التجارية، وتسهيل عملية الحصول على سجل تجاري، وتمكين الأنشطة التجارية من العمل وفق المعايير الدولية، وحماية مصالح المساهمين الدوليين والمحليين، فضلًا عن توافق الأنشطة التجارية في المملكة مع رؤية عام ٢٠٣٠.[٢]

أخيرًا، نجد أن نظام السجل التجاري فى المملكة العربية السعوديد قد أخذ بالنظام الفرنسي قبل تعديله، وهو كون السجل التجاري نظامًا إداريًا، خلافًا لبعض

السجل التجاري الفرنسي لعام ١٩١٩، وتوالت التعديلات التى أدخلت على هذا القانون، مثل صدور القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٣، القانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٥، القانون ٢١٩ لسنة ١٩٦٠. يراجع فى ذلك: سعيد يحي، الوجيز فى النظام التجاري السعودي، ط٧، بدون دار نشر، ٢٠٠٤، ص١١٨.

(١) صدر نظام السجل التجاري الجديد بموجب المرسوم الملكي (م/٨٣ وتاريخ ١٤٤٦/٣/١٩هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٧ وتاريخ ١٤٤٦/٣/١٤هـ، سعيد يحي، المرجع السابق، ص١١٨.

(2) ghazzawilawfirm.com, p.3.

الأنظمة القانونية الأخرى، مثل القانون الألماني الذى اعتبر السجل التجاري نظامًا قضائيًا.[١]

ويهدف نظام السجل التجاري الجديد إلى تيسير مزاولة الأعمال التجارية في المملكة، من خلال تنظيم إجراءات القيد في السجل التجاري، مع ضمان تحقيق الشفافية، بحيث تكون البيانات المقيدة في السجل التجاري متاحة للاطلاع، بما يكفل سهولة البحث عنها والحصول عليها. كما يهدف إلى تحقيق الموثوقية، بأن تكون البيانات المقيدة في السجل التجاري صحيحة ودقيقة، ويتم تحديثها بصورة دورية. [٢]

المطلب الثاني

تعريف السجل التجاري

عرف نظام السجل التجاري السعودي الجديد السجل التجاري بأنه: "سجل يحتوي على بيانات التجار من خلال قاعدة بيانات إلكترونية مركزية"[٣]، وشاطره في ذلك جانب من التشريعات التي عرفت السجل التجاري بأنه: "سجل خاص تقيد فيه أسماء وبيانات الخاضعين لأحكام القانون"[٤]، وعرف قانون السجل التجاري الإماراتي السجل التجاري بأنه: "قاعدة بيانات يتم إنشاؤها لدى السلطة المختصة تقيد فيها

---

(١) هاني دويدار، القانون التجاري، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٨، ص١٤٥.

(2) https://aawsat.com, visited on 5 feb. 2025.

(٣) المادة الأولى من نظام السجل التجاري السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي (م/٨٣) وتاريخ ١٤٤٦/٣/١٩هـ.

(٤) المادة الأولى من القانون الكويتي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن السجل التجاري.

أسماء وبيانات الخاضعين لأحكام هذا المرسوم بقانون لدى السلطة المختصة كل حسب اختصاصه"[١]، في حين أغفل جانب من التشريعات تعريف السجل، كما هو الحال في قانون السجل التجاري المصري[٢]، وقانون السجل التجاري القطري[٣]، تاركًا مهمة التعريف للفقه واجتهادات القضاء.

وعرف جانب من الفقه السجل التجاري بأنه: "سجل تمسكه جهة إدارية أو قضائية لتدوين ما أوجب القانون على التجار أو أجاز لهم تسجيله فيها من بيانات تتعلق بهويتهم ونوعية النشاط الذي يمارسونه، والتنظيم الذي يجرون أعمالهم بموجبه، وكل ما يطرأ على ذلك من تغيير خلال ممارستهم التجارية، إثباتًا لحقوقهم، وضمانًا لمصالح المتعاملين معهم".[٤]

عرف السجل التجاري بأنه: "عبارة عن دفتر تفرد فيه لكل تاجر، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويًا، صفحة يدون فيها البيانات الخاصة بهؤلاء الأشخاص ونشاطهم التجاري، وتحت رقابة وإشراف الدولة"[٥]، كما عُرف أيضًا بأنه: "نظام الغرض منه جمع المعلومات من التجار والمحلات التجارية، حتى يمكن شهر بعض

---

(١) المادة الأولى من قانون السجل التجاري الإماراتى الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٢١.

(٢) القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجاري.

(٣) القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٥، المعدل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤.

(٤) إدوارد عيد، الأعمال التجارية والتجار، بيروت، ١٩٧١، ص٢١٧؛ مصطفى كمال طه، القانون التجاري اللبناني، بيروت، ١٩٧٥، ص١٧٨.

(٥) علي حسن يونس، القانون التجاري، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص١٩٨.

المسائل التي تتعلق بالمعاملات التجارية. وهذا النظام يقضي بإمساك سجل خاص تقيد فيه أسماء التجار أفرادًا كانوا أو شركات، وتدون فيه البيانات الواجب إشهارها عن كل منهم، بحيث يخصص لكل منهم صحيفة يظهر فيها كل ما يهم الجمهور الوقوف عليه من المعلومات المتعلقة بحياته التجارية"[١]، كما عُرف بأنه: "دفتر معد لتسجيل التجار، يخصص فيه صفحة لكل تاجر يقيد فيها البيانات الخاصة به وبنشاطه التجاري، وما يطرأ عليها من تغيرات مادية وقانونية"[٢]، وأخيرًا، عُرف بأنه: "سجل تمسكه جهة رسمية معد لتدوين جميع البيانات التي تتعلق بالمؤسسات التجارية والتجار لإثبات ما يطرأ على هذه المؤسسات وعلى أصحابها من تغيرات مادية وقانونية".[٣]

وعرف آخرون السجل التجاري بأنه: "أداة رسمية للشهر والاستعلامات تشرف عليها السلطة القضائية، يسجل فيه التجار والشركات التجارية، وتسجل فيه البيانات المتعلقة بهم قصد تمكين الجمهور من الحصول على المعلومات عن المشاريع

(١) زينب سلامة، الشهر التجاري في القانون المصري المقارن، السجل التجاري وشهر الشركات التجارية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١٩٨٧، ص ٧.

(٢) عثمان التكروري، الوجيز فى مبادئ القانون والقانون التجاري، ط١، بدون دار نشر، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م، ص٢١٢.

(٣) باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص١١٨.

التجارية التي تشتغل، وقصد جعل مدرجاته نافذة في حق الغير"[١]، وإن كان هذا التعريف قد قصر تبعية السجل التجاري على الجهة القضائية، في حين أنه يتبع في قوانين أخرى لجهات إدارية، إذ اتبع نظام السجل التجاري في المملكة العربية السعودية النموذج الفرنسي منذ نشأته، وهو إخضاع السجل التجاري لجهة إدارية، وهي وزارة التجارة[٢]، وليس جهة قضائية، كما هو الحال فى عدد من الدول الأوربية.

وعرف بأنه السجل الذي يقيد به أسماء التجار والصناع، وكافة البيانات المتعلقة بتجارتهم أو صناعتهم أفرادًا كانوا أم شركات.[٣]

وفي ضوء ما سبق، يمكننا تعريف السجل التجاري بأنه: "وسيلة رسمية للشهر والاستعلام، تشرف عليها جهة رسمية، إدارية كانت أم قضائية، تكون البيانات المسجلة به حجة على الجميع".

---

(١) فؤاد معلال، شرح القانون التجاري الجديد، نظرية التاجر والنشاط التجاري، ط ٤، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع،٢٠١٢، ص ١٧٩.

(٢) بموجب المادة الثانية من قانون الأول من أغسطس ٢١٠٩ فى لوكسمبورج فإن السجل التجاري يتبع وزارة العدل، وفى فرنسا، تنص المادة ١٢٣-٦ من قانون التجارة على أن السجل التجاري يتم الاحتفاظ به لدى قلم كتاب المحكمة التجارية التى يوجد بها مقر الشركة.

Yoni Weizman, Op. Cit., p.3.

(٣) خالد بن عبد القادر محمود عيد، المضيء فى القانون التجاري، ط١، مطبوعات جامعة الطائف، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، ص٢٢٩؛ سمير عالية، أصول القانون التجاري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦، ص١٨٠.

٤ – التنظيم القانوني للسجل التجاري في المملكة العربية السعودية

ويعد السجل التجاري وسيلة لجمع البيانات عن التجار والأنشطة التي يتم ممارستها، كما أن السجل التجاري بمثابة المؤشر على صلاحية الشركة للقيام بالنشاط التجاري. وقد استندت المحكمة التجارية في الدمام إلى السجل التجاري في بيان المعاملات التي قامت بها الشركة المدعية، بقولها: "أنه لا توجد استيرادات مسجلة على السجل التجاري للمؤسسة المذكورة، كما أنه قد تم شطب السجل التجاري للمؤسسة"، ومن ثم انتهت المحكمة إلى رفض الدعوى[١]، ونتيجة لهذه الأهمية للسجل التجاري، ما اقتضى من مكاتب السجل التجاري التأشير بالأحكام والأوامر المنصوص عليها في المادة العاشرة من النظام، وبكل جزاء يُوقع على أحد المقيدين بالسجل التجاري في الصفحة الخاصة به، يبين ملخص هذه الأحكام والأوامر والمخالفة، ومقدار الجزاء، وتاريخ صدور القرار به، وتاريخ تبليغه للمخالف، وتاريخ تقديم التظلم إن وجد، ورقم وتاريخ القرار الصادر من وزير التجارة بهذا الشأن وملخصه، وتاريخ تنفيذ الجزاء. وعلى مكاتب السجل التجاري الاحتفاظ بالأحكام والأوامر المشار إليها في الملف الخاص بالتاجر. [٢]

---

(١) المحكمة التجارية بالدمام، القضية والقرار ١٧٧٠٨ بتاريخ ١٤٤٢/٦/١٣هـ، محكمة استئناف المدينة، المنطقة الشرقية، القرار ١٢٠٣ وتاريخ ١٤٤٢/٨/١٨هـ، متاح على البوابة القضائية العلمية:

sjp.mojgov.sa

(٢) المادة ١١ من القرار الوزاري ١٠٠٣ وتاريخ ١٤١٦/٩/٢١هـ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري.

المطلب الثالث

وظائف السجل التجاري وأهميته

أوضح نظام السجل التجاري الجديد جملة من وظائف السجل، وعددًا من جوانب أهميته، التي نوضحها على النحو التالي:

أولًا: وظائف السجل التجاري:

يؤدي السجل التجاري جملة من الوظائف، منها الوظيفة الإحصائية، القانونية، الاقتصادية، والاستعلامية، التي يمكننا بيانها على النحو التالي:

أ: الوظيفة الإحصائية: تعد الوظيفة الإحصائية من أولى الوظائف التي قُصد من أجلها إنشاء السجل التجاري[١]، ويمكن للسجل التجاري أن يقدم لجهات التخطيط وصناعة القرار الإحصاءات التي تفيدها في وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من حيث طبيعة المؤسسات (فردية أو جماعية)، وطبيعة الأنشطة التجارية التي تمارسها هذه المؤسسات، بما يمكّن صانع القرار من الاستعداد لمواجهة طلبات السوق من العمالة المدربة والأيدِي العاملة، فضلًا عن إمكانية التوقع بالحصيلة الضريبية التي يمكن تحصيلها من الأنشطة التي تمارسها المؤسسات عند وضع مشروع الموازنة العامة للدولة، لا سيما مع التحول إلى موازنات البرنامج والأداء[٢]،وهو أمر ساعد عليه إلزام نظام السجل التجاري للتجار والشركات بالتحديث

---

(١) محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٢) محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٠٧.

السنوي للبيانات المتعلقة بأنشطتهم، كما فرض النظام عقوبات جزائية على من يدلي ببيانات غير دقيقة عن عمد بقصد التحايل والقيد في السجل التجاري. [١]

ما تجدر الإشارة إليه هو أن السجل التجاري الفرنسي في بدايته عام ١٩١٩ كانت وظيفته إحصائية أو إدارية خالصة، حتى شبّهه البعض بأنه مجرد خزانة للمعلومات عن التجار، وهو ما دفع المشرع الفرنسي إلى إصدار المرسوم بقانون بتاريخ ٩–٨–١٩٥٨، الذي بموجبه تحول السجل التجاري الفرنسي إلى وضع وسط بين الطبيعة الإدارية التي كان عليها قبل ذلك، وبين الإشهار المطلق الذي كان عليه السجل التجاري الألماني. [٢]

ب. الوظيفة القانونية: من بين وظائف السجل التجاري أنه أداة شهر فى المواد التجارية، وتكون البيانات المسجلة فى السجل التجاري حجة على التجار وعلى الغير من تاريخ قيدها فى السجل[٣]، حتى وإن كان يجهلها[٤]، ما لم ينص القانون على

---

(١) خالد بن عبد القادر محمود عيد، مرجع سابق، ص٢٣١، عبد الفضيل محمد أحمد، الالتزام بالقيد فى السجل التجاري، دراسة لمشروع قانون السجل التجاري الكويتي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٥٨، ٢٠١٥، ص٤٠.

(٢) نادية فضيل، القانون التجارى الجزائري، ط١١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١١، ص١٨٢.

(٣) المادة ١٧ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ، المادة ١/٣٣ من قانون التجارة المصري.

(4) Ripret, G. et Roblot, R., Traite elementaire de droit commercial, Pais, 1972, p.122.

خلاف ذلك، فالبيانات الواردة فى السجل قرينة على العلم[١]، وهو ما يعرف بالأثر السلبى للشهر[٢]، وتكون تلك البيانات مفترض العلم بها من جانب الكافة، ولا يجوز من بعد التذرع بالجهل بالقانون للتنصل من المسئولية، أما البيانات التي لم يتم تسجيلها فلا تحوز حجية فى مواجهة الغير.[٣]

وقد خلط البعض بين الإشهار التجاري والقيد في السجل التجاري، معتبرين أن القيد في السجل التجاري هو إحدى صور الشهر. كما أن القيد في السجل التجاري والإشهار القانوني عن طريق النشر يعدان صورة من صور الشكلية القانونية التي استوجبها القانون لبدء الشركة نشاطها، وتحولها من مجرد مشروع تحت التأسيس إلى كيان تجاري له الشخصية الاعتبارية. فلا ينعقد التصرف إلا بإستيفاء الشكل. [٤]

وترجع تلك الحجية التي اكتسبتها البيانات المقيدة في السجل التجاري إلى نشأة السجل التجاري في ألمانيا عام ١٨٩٧، كما سبق أن أوردنا من قبل، حيث كانت البيانات التي يتم قيدها في السجل التجاري تخضع للتدقيق من جانب قاضي السجل،

(١) حساينية مسعود، النظام القانوني للسجل التجاري فى التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي، الجزائر، ٢٠١٧، ص١٦.

(٢) محمد فريد العرينى، جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص١٣١.

(٣) خالد بن عبد القادر محمود عيد، مرجع سابق، ص٢٣٠، عثمان التكروري، مرجع سابق، ص٢١٣.

(٤) عزت عبد المحسن سلامة، الشكلية ضمانة للحقوق العينية العقارية، مطبوعات كلية الحقوق، جامعة عين شمس، بدون سنة نشر، ص٢٦.

وهو العرف الذي تواترت عليه الكثير من الأنظمة القانونية[١]، وترجع بداية أداء السجل التجاري للوظيفة القضائية في فرنسا إلى التعديلات التي أجريت على قانون السجل التجاري عام ١٩٦٨.[٢]

ج. **الوظيفة الاقتصادية:** يقوم السجل التجاري بوظيفة إقتصادية مفادها أنه يقدم إلي الجهات المسئولة فى الدولة صورة واضحة عن الأنشطة التجارية القائمة بالفعل، ومقارنتها بالإحتياجات المستقبلية، والتوسع فى الأنشطة التجارية التى فيها ندرة، والحد من الأنشطة التى فيها توسع غير مبرر[٣]، لا سيما وأن المملكة قد وضعت رؤية لها لعام ٢٠٣٠، ويساعد السجل التجاري فى تحقيق التوافق مع هذه الرؤية، من خلال التعرف على أنشطة الشركات الوطنية والشركات الأجنبية ومقدار رأسمالها.[٤]

علاوة على ذلك، فإن السجل التجاري مفيد لمعرفة أوجه النشاط التجاري التي يتم ممارستها، وبسط الجهات المختصة الرقابة على هذه الأنشطة، والحد من الاقتصاد الموازي، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال السجل التجاري[٥]، وهو ما وصفه البعض بأنه أداة لدعم الائتمان التجاري.[٦]

---

(١) محمد فريد العريني، جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٢) سعيد يحي، مرجع سابق، ص١١٧.

(٣) عثمان التكروري، مرجع سابق، ص٢١٣.

(٤) عبد الفضيل محمد أحمد، مرجع سابق، ص٤٠.

(٥) محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٦) حساينية مسعود، مرجع سابق، ص١٧.

د. الوظيفة الاستعلامية: علاوة على ما أسلفنا بيانه من وظائف يؤديها السجل التجاري، فإن السجل التجاري يقوم بوظيفة استعلامية. تقوم التجارة على الائتمان، ويقتضي دعم الائتمان شهر المركز القانوني للتاجر، وأهم العناصر التي يقوم عليها نشاطه التجاري[١]،حتى يمكن للغير التعرف على حقيقة التاجر قبل التعامل معه من خلال الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة عن أنشطة التاجر أو الشركة، ومركزها المالي [٢]. ومن ثم تجنيب الأفراد ما قد يتعرضون له من غش قبل إقدامهم على إبرام العقود مع هؤلاء التجار والشركات[٣]، وقد ورد النص على هذه الوظيفة الاستعلامية في صلب القوانين والأنظمة، التي عرفت السجل التجاري بأنه أداة تمكن الجمهور من جمع المعلومات الوافية عن كل المؤسسات التجارية التي تعمل في البلاد.[٤]

ويعد السجل التجاري مصدرًا للمعلومات والخدمات بالنسبة لكل من التجار والأفراد على حد سواء، وتترتب على هذه الوظيفة الاستعلامية مزيد من الشفافية.[٥]

ونجد أن قانون التجارة الفرنسي قد نص على ضرورة إتاحة البيانات المقيدة فى السجل التجاري للجهور، فيما عدا البيانات المحاسبية، وغيرها من البيانات المالية الحساسة.[١]

---

(١) سمير عالية، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٢) محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٣) عبد الفضيل محمد أحمد، مرجع سابق، ص٣٩؛ باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص١١٩.

(٤) المادة ٢٢-١ من قانون التجارة اللبناني.

(5) Maren Heidemann, Commercial registers and transparency, Amicus Curiae, Issue 112, Winter 2017, p.18.

ثانيًا: أهمية السجل التجاري:

وبمقتضى هذا النظام، يتعين على التاجر أو الشركة الحصول على سجل تجاري قبل بدء النشاط التجاري من خلال تقديم البيانات الأساسية التي تشتمل على الاسم والعنوان، العلامة التجارية، رأس مال الشركة، وغيرها من البيانات المنصوص عليها في اللوائح التنفيذية، وهي بيانات يتم تخزينها على المنصة الإلكترونية لوزارة التجارة. وكانت المادة الثالثة من نظام السجل الصادر عام ١٤١٦هـ تجيز للتاجر فتح السجل خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إثبات عقده لدى كاتب العدل[٢]، فأصبح في ظل نظام السجل التجاري الجديد لا يجوز للتاجر ممارسة النشاط التجاري إلا بعد الحصول على سجل تجاري، وهو ما يتفق مع المادة العاشرة من نظام الشركات التي نصت على أنه: "تزاول الشركة نشاطها بعد قيدها في السجل التجاري، وحصولها على التراخيص اللازمة لذلك إن وجدت". فكان الأساس في مزاولة الشركة لنشاطها التجاري هو قيدها في السجل التجاري. وقيد الشركة في السجل التجاري هو الذي يكسبها الشخصية الاعتبارية، ويمكنها من مزاولة نشاطها[٣]،فقيد الشركة في السجل التجاري هو بداية التقويم لحياة الشركة، فمنه يتم حساب مدة سداد أقساط الأسهم إذا

---

(١) المادة ١٢٣-٥٢ من قانون التجارة الفرنسي.

(٢) الصادر بالمرسوم الملكي (م/٣ وتاريخ ١٤١٦/٢/١٢هـ)، قرار مجلس الوزراء رقم ٣٦ وتاريخ ١٤١٦/٢/١٩هـ.

(٣) محمد سامر عاشور، مرجع سابق، ص٦١.

كانت الشركة شركة مساهمة. فالقيد في السجل التجاري هو ما يسمح للمؤسسين بإعادة بيع الأسهم التي تم الاكتتاب فيها. [١]

وللسجل التجاري أهميته بالنسبة للتجارة الإلكترونية بعد انتشارها على نطاق واسع في المملكة، من خلال حماية المستهلك من الاحتيال الإلكتروني. لذلك، أوجب نظام التجارة الإلكترونية على التاجر أن يقيد محله الإلكتروني في السجل التجاري وفقًا لنظام السجل التجاري، وبناءً على الضوابط التي تحددها اللائحة.[٢]

وكما نعلم تقوم التجارة على الائتمان، ويقتضي دعم الائتمان شهر المركز القانوني للتاجر، وأهم العناصر التي يقوم عليها نشاطه التجاري، حتى يمكن للغير التعرف على حقيقة التاجر قبل التعامل معه. كما أنه مفيد لمعرفة أوجه النشاط التجاري التي يتم ممارستها، وبسط الجهات المختصة الرقابة على هذه الأنشطة، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال السجل التجاري[٣]، إذ يتضمن السجل التجاري البيانات والمعلومات الخاصة بالمركز القانوني للتاجر. إذ يدون بالسجل التجاري كل أمر يصدر من المحكمة في شأن الاستمرار في تجارة الصغير أو المحجور عليه أو سحب الإذن منه أو تقييده أو تصفية التجارة. [٤]

---

(١) عباس المصري، تنظيم الشركات التجارية، شركات الأشخاص، شركات الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٣٧.

(٢) المادة ١٥ من نظام التجارة الإليكترونية السعودي (١٤٤٠هـ -٢٠١٩م).

(٣) محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٤) المادة ٤/١٢ من قانون التجارة المصري رقم ١٩٩٩/١٧.

ويقتضي القانون من الشركة أو التاجر أنه في حالة أي تغييرات في المعلومات التي سبق وأن أدلى بها حال استخراج السجل أن يخطر بها وزارة التجارة خلال ١٥ يومًا من تاريخ التغيير، وأن تخلف التاجر عن الإخطار يترتب عليه إلغاء السجل التجاري. كما يتعين على أصحاب الشركات وضع اسم ورقم السجل التجاري على مطبوعاتهم.

وفي فرنسا، فقد أوجب المشرع على التاجر منذ صدور قانون الأول من يونيو ١٩٢٣ ضرورة القيد في السجل التجاري، ثم انتقل هذا الالتزام فيما بعد إلى مواد قانون التجارة الفرنسي في المواد ١٢٣-١ وما بعدها. وهو أمر قصد منه المشرع الفرنسي المواءمة بين حقوق كل من التاجر في ممارسة النشاط التجاري وتحقيق الربح من ناحية، وبين حق العميل في اتخاذ قرار واعٍ بالتعامل مع تاجر معين في نشاط معين، وهو الأمر الذي لم يكن يتحقق له إلا من خلال توفر البيانات الكافية من خلال الرجوع إلى السجل التجاري، بل والحصول على مستخرج من السجل التجاري بشأن التاجر الذي يرغب في التعامل معه، ما لم يكن يمس ذلك بيانات سرية وحساسة للتاجر.[١]

([1]) Al Shattnawi, S., Mecanisme de conclusion et confirmation d` enregistrement electronique du register commercial, European J. Social Science, Vol 57(1), 2018, p.11.

المبحث الثاني

القيد والشطب فى السجل التجاري

تمهيد وتقسيم:

وضع نظام السجل التجاري السعودي الجديد لعام ١٤٤٦هـ جملة من الشروط للقيد في السجل التجاري، منها ضرورة أن يكون مقدم الطلب سعودي الجنسية، لا يعمل في القطاع العام، وأن يكون رأس مال الشركة لا يقل عن خمسة آلاف ريال، وأن يكون مشتركًا في غرفة الصناعة والتجارة. ويتم تقديم الطلب إلكترونيًا عبر النموذج الذي تعده وزارة التجارة.

وإذا ما وجد موظف مكتب السجل التجاري أن هناك قصورًا في البيانات، يمكنه أن يطلب من مقدم الطلب استيفاءها، أو رفض الطلب إذا كان مخالفًا للأنظمة، ويكون قرار الرفض مسببًا، ويتم إخطار ذوي الشأن به. ويجوز لذوي الشأن التظلم إلى وزير التجارة من قرار مكتب السجل، والطعن على قرار وزير التجارة أمام المحكمة المختصة إذا جاء بالرفض.

ويجوز لصاحب السجل التجاري أن يطلب شطب قيده لمرض أو سفر أو توقف عن ممارسة النشاط. كما يتم شطب القيد إجباريًا في حالة صدور حكم بإفلاس التاجر، إذ تقوم المحاكم المختصة بإبلاغ مكتب السجل التجاري، وهو ما نعالجه على النحو التالي:

المطلب الأول

شروط القيد فى السجل التجاري

وضع نظام السجل التجاري في المملكة العربية السعودية جملة من الشروط للقيد في السجل التجاري، سواء بالنسبة لقيد الأفراد أو الشركات، وذلك على النحو التالي:

أولًا: شروط القيد فى السجل التجاري بالنسبة للأفراد:

يشترط على مقدم طلب القيد فى السجل التجاري استيفاء المتطلبات التالية:

١. أن يكون مقدم الطلب سعودي الجنسية، باعتبار أن الجنسية هي رابطة اجتماعية وسياسية ذات نتائج قانونية، وتفيد انتماء الفرد لعنصر السكان في دولة معينة. [١] للجنسية دور في تمييز مواطني دولة ما عن باقي شعوب العالم، وهو ما يقتضي أن يكون لكل مواطن جنسية خاصة تمنحه حقوقًا وترتب عليه التزامات.[٢]

٢. لا يعمل بالقطاع العام، لضمان عدم الجمع بين الوظيفة الحكومية وممارسة النشاط التجاري، بموجب الحظر المنصوص عليه في المادة ١٣ من نظام

([1]) عصام الدين القصبي، القانون الدولي الخاص، الجنسية، الكتاب الأول، بدون دار نشر، ٢٠٠٥، ص١٢.

([2]) Etienne Pataut, La nationalité Un lien de droit au prisme des droits fondamentaux. FX. Lucas et T. Revet. CRFPA- Précis de culture juridique, LGDJ, 2006, p. 175.

العمل السعودي، التي منعت الموظف العام من الاشتغال بالتجارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. [١]

وفي مصر، نجد أن القانون المصري قد نص على هذا الحظر في مواضع مختلفة، مثل المادة ١١/٧٧ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨، التي حظرت على الموظف الجمع بين الوظيفة وأي عمل آخر يؤديه بالذات أو بالوساطة، ويكون من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بأداء واجبات الوظيفة، أو غير متفق مع مقتضياتها. وجاء التأكيد على هذا الحظر في المادة ٥٧ من قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، والتي حظرت على الموظف العام القيام بالأعمال التي تتنافى مع الحياد والالتزام الوظيفي.

وفي فرنسا، فقد حظر القانون الفرنسي منذ فترة طويلة الجمع بين ممارسة النشاط الخاص ومهام الوظيفة العامة. [٢]

٣. أن يكون سن المتقدم بطلب الحصول على سجل تجاري فوق ١٨ سنة، مقومًا بالتقويم الهجري، وهو سن الرشد المنصوص عليه في المادة ١٢ من نظام المعاملات المدنية[٣]،ودون هذا السن يكون مقدم الطلب ناقص الأهلية[٤]، ولا

---

(١) نظام العمل السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي م/٤٩ وتاريخ ١٣٩٧/٧/١٠هـ.

(2) Jérôme Biart, Les incompatibilités dans la fonction publique, Ph D Thèse, Université Sorbonne Paris Cité, 2015, pp.21-22.

(٣) المادة ١٢ من نظام المعاملات المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣، وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ.

(٤) المادة ١٤ من نظام المعاملات المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣، وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٩هـ.

يجوز له إبرام التعاقدات لا عن نفسه ولا نيابة عن الغير.[١]، كما نجد في ذات السياق أن المادة الرابعة من نظام المحكمة التجارية قد نصت على أنه يتعين على من يكتسب صفة التاجر أن يكون رشيدًا، وهو أمر له أهميته في ممارسة النشاط التجاري[٢]،وإذا مارس القاصر التجارة، فلا يكتسب صفة التاجر، ولا يكون ملزمًا بالقيد في السجل التجاري، ولا بشهر إفلاسه، وتكون تصرفاته قابلة للإبطال لمصلحته. [٣]

ولا تأثير لجنس الطالب على الحق في تقديم طلب القيد في السجل التجاري. يستوي في ذلك أن يكون مقدم طلب القيد ذكرًا أو أنثى، فيجوز للزوجة أن تتقدم بطلب قيد في السجل التجاري حتى وإن كان زوجها مقيدًا في السجل التجاري، ويمارس نشاطًا مقاربًا أو حتى ذات النشاط، لاستقلال الذمة المالية لكل منهما. [٤]

وفى فرنسا، أوضح قانون التجارة وجود حالتين، هما:

---

(١) باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص١٠١– ص١٠٢.

(٢) بندر بن حمدان العتيبى، مبادئ القانون التجاري (الأعمال التجارية، التاجر، الشركات التجارية)، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ١٤٣٧هـ –٢٠١٦م، ص٥٣.

(٣) محمد فريد العريني، جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٤) الأزهر لعبيدي، شرح القانون التجاري الجزائري، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ٢٠٢٢، ص١٥١.

١. لكل من الزوج والزوجة ذمته المالية المستقلة، وشخصيته القانونية المستقلة. فإذا مارس الزوجان كل منهما بصورة مستقلة نشاطًا تجاريًا، تعيَّن على كل منهما ضرورة القيد في السجل التجاري.[١]

٢. إذا كان كل من الزوجين يعملان في نشاط تجاري معًا، تعيَّن على كل منهما القيد في السجل التجاري استيفاءً لنص المادة ١٢١-٢ من قانون التجارة الفرنسي. [٢]

يتم تقديم طلب القيد في السجل التجاري إلى الجهة المختصة، وهي وزارة التجارة، من أصل وصورة. وتُقدّم الطلبات من الأشخاص المكلفين بتقديمها طبقًا للنظام، ويجوز لهم أن يوكلوا غيرهم في ذلك بتوكيل رسمي خاص أو عام، ينص فيه صراحة على سلطة الوكيل في تقديم أي من الطلبات المشار إليها. ويُحفظ أصل التوكيل أو صورة منه مع أصل الطلب بمكتب السجل التجاري[٣]، ويكون تقديم طلب القيد في السجل التجاري خلال ثلاثين يومًا من تاريخ افتتاح المحل، أو شرائه، أو من تاريخ تأسيس الشركة أو افتتاح الفرع أو الوكالة.[٤]

---

(١) المادة ١٢١-٣ من قانون التجارة الفرنسي.

(2) Yoni Weizman,Op. Cit,, p.42.

(٣) المادة ٣ من القرار الوزاري ١٠٠٣ وتاريخ ١٤١٦/٩/٢١هـ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون السجل التجاري.

(٤) سعيد يحي، مرجع سابق، ص١٢٢.

٤. أن تتوفر فى مقدم الطلب صفة اكتساب التاجر[١].والتاجر هو كل من يمتهن شراء المنقولات بقصد بيعها، أو تأجيرها، أو المقاولون، أو السماسرة، أو المستوردون، أو المصدرون، أو المشتغلون بأعمال البنوك، والنقل البحري، والبري، والجوي. وعلى العموم، هو كل من يحترف أحد الأعمال التجارية، أو نصت الأنظمة على اعتباره تاجرًا[٢]،كما ورد تعريف التاجر في المادة ٢/أ من نظام المحكمة التجارية بأنه كل من يشتغل بالمعاملات التجارية واتخذها مهنة له[٣].ونرى أن النظام السعودي قد أتى أولًا بتخصيص الأعمال التي تندرج في عداد الأعمال التجارية، ثم أتى في الشطر الثاني بهذه الأعمال على وجه العموم، لأن التعداد الحصري للأعمال التجارية أمر لا يمكن تبريره.[٤]

والأعمال التجارية التي تقتضي القيد في السجل التجاري قد تكون أعمالًا تجارية بطبيعتها، أو تجارية بالتبعية، وتستمد هذه الصفة من الشخص القائم بها. مثلًا، شراء التاجر الفحم اللازم لإدارة المحل، فشراء الفحم أو غيره من المستلزمات، على الرغم من أنه لن يقوم بإعادة بيعها، إلا أنها تكتسب صفة الأعمال التجارية. [٥]

ولا يدخل في نطاق التاجر الملزم بالقيد في السجل التجاري نشاط أصحاب المهن الحرة، لأن المهن الحرة لا تتضمن البيع أو الشراء، وإن كانوا يستثمرون

---

(١) وفى فرنسا، نجد أن المادة ٦/١٢٣ من قانون التجارة تنص على أن من يقيد فى السجل التجاري يفترض فيه صفة التاجر.

(٢) المادة ١٥ من نظام السجل التجاري الصادر عام ١٣٧٥هـ.

(٣) خالد بن عبد القادر محمود عيد، مرجع سابق، ص١٠٩.

(٤) باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص٣٠.

(٥) سعيد يحي، مرجع سابق، ص٦٣.

خبراتهم وملكاتهم الفكرية في إنجاز الأعمال التي توكل إليهم، وإن كانت تدر عليهم أرباحًا. إلا أن ما أثار الخلاف هو مدى اعتبار الصيدلي تاجرًا، فقد استقر الفقه على اعتبار الصيدلي تاجرًا يلتزم بالقيد في السجل التجاري، لأن مهمة الصيدلي قد أصبحت البيع، بعد أن انقرضت وظيفة تحضير الأدوية.[١]

والأعمال التجارية المكسبة لصفة التاجر، الملزمة له بالقيد في السجل التجاري، قد تكون تجارية أصلية أو مطلقة، وهي الأعمال التي تعد تجارية بطبيعتها بغض النظر عن شخصية أو صفة القائم بها. وقد تكون الأعمال التجارية تبعية تلحق بنشاط تجاري.[٢]

ولا بد لوصف التاجر بهذه الصفة أن يمارس النشاط التجاري بصورة اعتيادية واحترافية، فلا يكفي ممارسة نشاط التجارة بصورة عرضية لوصفه بأنه تاجر[٣]،ويجب أن تكون التجارة هي مصدر رزقه الوحيد[٤]، غير أن نظام السجل التجاري السعودي لم يشر إلى احتراف التاجر للتجارة تحت اسم مستعار أو مستترًا وراء شخص آخر، على الرغم من وجود بعض التشريعات التي أخذت بهذا الوضع،

(١) محمد فريد العرينى، جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) الأزهر لعبيدي، مرجع سابق، ص٣٣، بندر بن حمدان العتيبي، مرجع سابق، ص٤٧.

(٣) المادة ١٢١-١ من قانون التجارة الفرنسي.

(٤) نادية فضيل، مرجع سابق، ص١٣٤، الأزهر لعبيدي، مرجع سابق، ص١٠٨.

مشترطة في ثبوت صفة التاجر لقيد طلبه في السجل التجاري احتراف مهنة التجارة.[١]

وليس بالضرورة لوصف التاجر أن يحقق ربحًا، ما دام قصده من عملية البيع هو تحقيق الربح، فيوصف بالتاجر حتى وإن لم يتحقق الربح[٢]، استنادًا إلى معيار المضاربة أو السعي وراء تحقيق الربح، حتى وإن لم يتحقق[٣]،في حين استند جانب آخر من الفقه في وصف العمل بالتجاري إلى نظرية المشروع، ويقوم المشروع على عنصرين، هما الاحتراف، ووجود تنظيم مسبق للأعمال. [٤]

كما يقتضي لوصف التاجر أن يكون مستقلًا، أي يعمل لحسابه[٥]،فلا يعد العمال ولا المستخدمون تجارًا يلزمون بالقيد في السجل التجاري، لأنهم يقومون بالعمل لحساب رب العمل، الذي يتحمل المخاطر وحده، ويتحمل المسؤولية عن أعمال هؤلاء العمال التابعين، ما دام له سلطة الرقابة والإشراف عليهم، أو تكون هذه السلطة مفترضة.[٦]

---

(١) من التشريعات التى أخذت بهذا الشرط المادة ١٣ من المرسوم بقانون اتحادى رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بشأن قانون المعاملات التجارية الإماراتي.

(٢) رضا السيد، القانون التجاري، ج١، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٨.

(3) Roblot, R., Droit commercial, L.G.D.J., Paris, 1964, p.161.

(٤) باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص٣٥.

(٥) من التشريعات التى أخذت بهذا الشرط المادة ١١ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بشأن قانون المعاملات التجارية الإماراتي.

(٦) نادية فضيل، مرجع سابق، ص١٣٤.

وفي هذا السياق، فإذا سمح الوصي أو الولي للموصى عليه بممارسة التجارة بصورة كاملة، فإن الوصي في هذه الحالة لا يكون ملزمًا بالقيد في السجل التجاري لأنه لا يمارس نشاط التجارة لحسابه، ولكن لحساب غيره، وهو الموصى عليه.

وخلص جانب من الفقه إلى القول إنه من أجل اكتساب صفة التاجر، يتعين توفر ثلاثة شروط:[١]

أ. أن يمارس الشخص أعمال التجارة، وتكون هى وظيفته، ولا تكون ممارسته لها بصورة عرضية، وإذا كانت ممارسته للنشاط التجاري بصورة عرضية فلا يصدق عليه وصف التاجر.[٢]

ب. أن يكون الهدف من ممارسة التجارة هو تحقيق الربح.

ت. يجب أن يمارس التجارة باسمه ولحسابه، فيما عدا الوكيل التجاري، فهو يمارس النشاط التجاري باسم ولحساب موكله، ومع ذلك يصدق عليه وصف التاجر. كما أن مديري الشركات ليسوا تجارًا حتى وإن كانت الشركة تمارس نشاطًا تجاريًا أو أكثر، لأن ممارستهم لنشاط إدارة الشركة يكون باسم الشركة ولحسابها، ويتقاضون رواتب ومكافآت، ومن ثم فلا يصدق عليهم وصف التاجر. ويندرج في ذات النطاق موظفو وعمال التاجر، حتى وإن كانوا يمارسون النشاط التجاري، فإن هذا النشاط التجاري لا يدار باسمهم ولا لحسابهم، ومن ثم فلا تقع عليهم تلك

([1]) Yves de Cordt, Cours de droit commercial, Université Catholique de Louvain, 2011, p. 16.

([٢]) وفى فرنسا، فقد نصت المادة ١٢٣-٣٦ من قانون التجارة على أنه من بين شروط اكتساب صفة التاجر أن يمارس النشاط التجاري بصورة احترافية ودائمة.

الالتزامات التي تقع على التاجر، ومنها ضرورة القيد في السجل التجاري والإمساك بالدفاتر.

٥. ومن شروط القيد في السجل التجاري التي نص عليها نظام السجل التجاري السعودي الجديد أن يكون للتاجر محل ثابت أو فرع أو وكالة في المملكة. أما إذا لم يكن له محل ثابت في المملكة، فلا يكون في حاجة إلى القيد في السجل التجاري[١]،ولهذا يرى جانب من الفقه أن فئة التجار المتجولين غير ملزمين بالقيد في السجل التجاري، لأنهم لا يمارسون النشاط التجاري في محل[٢].ولا يُشترط أن يكون التاجر مالكًا للمحل التجاري، بل يُلزم بالقيد من يستأجر أو يستغل متجرًا مملوكًا للغير[٣]،غير أن هناك بعض التشريعات التي ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، فألزمت المؤجر بالقيد في السجل التجاري، علاوة على وقوع هذا الالتزام على عاتق المستأجر. وبرر هذا الجانب من التشريعات ذلك بالحرص على حماية الغير، الذين يجب أن يكونوا على علم بوضعية مالك المحل التجاري.[٤]

---

(١) سعيد يحي، مرجع سابق، ص١٢٠.

(٢) عثمان التكروري، مرجع سابق، ص٢١٤.

وإن كان هناك من التشريعات التي ذهبت إلى خلاف ذلك مقررة أن الالتزام بالقيد فى السجل التجاري يسري على الأفراد الذين يمارسون نشاطًا تجاريًا بصورة مستقرة فى المحل التجاري أو نشاط تجاري متنقل مثل العرض فى الأسواق والطرقات وما شابه ذلك. يراجع فى ذلك المادتين ١٨ و١٩ من قانون ممارسة النشاط التجاري الجزائرى رقم 04-08. انظر: الأزهر لعبيدي، مرجع سابق، ص١٦١.

(٣) سمير عالية، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٤) الأزهر لعبيدي، مرجع سابق، ص١٦٠.

٦. أن يبلغ رأس مال التاجر خمسة آلاف ريال من يوم افتتاح المحل. وكان هذا النصاب، في ظل نظام السجل التجاري لعام ١٣٧٥هـ، مائة ألف ريال، إلا أن مجلس الوزراء أصدر القرار رقم ١٥٥ بتاريخ ١٣٨٥/٣/١٥هـ، الذي نص على أن يكون رأس مال التاجر خمسة آلاف ريال، وذلك لتمكين صغار المستثمرين من المشاركة في الأنشطة التجارية التي تستلزم أن يكون المتعاقد مقيدًا في السجل التجاري. ويتفق ذلك مع رؤية المملكة في زيادة فرص العمل لصغار المستثمرين.

٧. أن يشترك التاجر فى الغرفة التجارية والصناعية[١]،إذ أوجبت المادة السادسة من نظام السجل التجاري الصادر عام ١٤٦١هـ على كل من يتم قيده في السجل التجاري أن يودع لدى مكتب السجل التجاري، خلال ثلاثين يومًا من تاريخ القيد، شهادة بالاشتراك في الغرفة التجارية والصناعية. ويجوز الاشتراك في أكثر من غرفة إذا كان للتاجر عدة فروع[٢]، ويسقط الاشتراك فى الغرفة بشطب السجل التجاري، فالقيد فى السجل التجاري والاشتراك فى الغرفة التجارية والصناعية يدوران معًا وجودًا وعدمًا، فإذا تخلف أحدهما تخلف الآخر.[٣]

---

(١) أخذ المشرع المصري بهذا الشرط للقيد فى السجل التجاري فى المادة الثالثة من قانون السجل التجاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦، التى جرى نصها على أنه: يشترط فيمن يقيد فى السجل التجاري أن يكون مصريًّا حاصلًا على ترخيص بمزاولة التجارة من الغرفة التجارة المختصة.

(٢) خالد بن عبد القادر محمود عيد، مرجع سابق، ص٢٣٤.

(٣) على سبيل المثال، نجد أن قانون التجارة المصري قد نص على حرمان التاجر الذي لم يقيد فى السجل التجاري من انتخاب أعضاء غرفة التجارة التى يوجد في

٨. **سداد الرسوم المقررة:** من بين الشروط التي حددها نظام السجل التجاري للقيد في السجل هو سداد الرسوم المقررة، وهي ١٠٠ ريال سعودي، أو ما يعادل ٢٦ دولارًا. ويترتب على عدم تقديم ما يفيد سداد الرسوم رفض طلب القيد في السجل. والرسوم هي مبلغ من النقود تحصله مؤسسات الدولة مقابل خدمة تقدم لدافع الرسم [١].وتُعرّف الرسوم بأنها مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو إلى غيرها من أشخاص القانون العام جبرًا، مقابل الانتفاع بخدمة معينة تؤديها له، يترتب عليها نفع خاص إلى جانب النفع العام[٢].وتعد الرسوم من أقدم الإيرادات العامة في الدول، وتُعرف بالإيرادات العامة السيادية، التي تدخل خزانة الدولة بشكل منتظم. كما أن للرسوم طبيعة نقدية[٣]،فلا يمكن أن تكون ذات طبيعة عينية، مثل تشغيل المنتفع بالخدمة التي تقدمها الحكومة مقابل الرسم.

وبما أن الرسوم إجبارية، فإنها لا تخضع للتقدير المطلق للسلطة، بل يتم تحديدها في القانون أو اللائحة بما يحافظ على الحقوق المالية للأفراد. وتحدد اللائحة التنفيذية لنظام السجل التجاري قيمة رسوم القيد في السجل، ورسوم التجديد، وكذلك رسوم الحصول على مستخرج من السجل التجاري.

دائرتها اختصاص محله الرئيسي أو التي له فروع فيها. يراجع فى ذلك: علي البارودي، القانون التجاري، ط١، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١٤٧.

(١) علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص١٦١.

(٢) محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج١، حلب، ١٩٩٠، ص١٤.

(٣) رانيا محمود عمارة، المالية العامة، الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥، ص٧٨، ص٨٢.

ولم يرد فى نظام السجل التجاري (م/٨٣ وتاريخ ١٤٤٦/٣/١٩هـ) بيان ما إذا كان مكتب السجل التجاري سوف يرد الرسوم إلى طالب القيد فى حالة رفض طلبه أم لا، وهو أمر ربما تجيب عليه اللائحة التنفيذية للنظام عند إصدارها[١]، وإن كان يتعين عليها النص على رد الرسوم فى حالة رفض طلب القيد فى السجل التجاري، إعمالًا لقاعدة الخدمة مقابل الرسم.[٢]

وأخيرًا، إذا تبين للمسجل وجود خطأ مادي أو محاسبي في عملية القيد في السجل التجاري، فيتعين على المسجل تصحيح الخطأ خلال خمسة أيام من تاريخ اكتشافه أو من تاريخ تقديم طلب التصحيح من التاجر[٣].وقد يقوم مسؤول السجل بتصحيح الخطأ من تلقاء نفسه، وفي هذه الحالة يتعين عليه إخطار التاجر خلال خمسة أيام من تاريخ التصحيح. [٤]

وفي فرنسا، تنص المادة L. 123-3 من قانون التجارة على أنه يجوز لقاضي السجل، سواء من تلقاء نفسه، أو بناءً على طلب المدعي العام، أو كل ذي شأن، أن يطلب من صاحب السجل التجاري تحديث أو تصحيح أي بيانات وردت

---

(١) وإن كانت المادة ١٥ من قانون السجل التجاري المصري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ أوجبت على مكتب السجل التجاري رد الرسوم فى حالة رفض طلب القيد فى السجل التجاري.

(٢) أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط٩، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٦٤.

(٣) المادة ١/١٩ من نظام السجل التجاري السعودي لعام ١٤٤٦هـ.

(٤) المادة ٢/١٩ من نظام السجل التجاري السعودي لعام ١٤٤٦هـ.

في السجل التجاري، وذلك خلال أجل يحدده القاضي. ومع انقضاء هذا الأجل دون أن يقدم صاحب السجل التجاري البيانات المطلوب تصحيحها أو تحديثها، يمكن للقاضي أن يوقع عليه غرامة تهديدية عن كل يوم تأخير[١]، إذ كما تشترط المادة ٩١١-١ من قانون العدالة الإدارية، قبل فرض الغرامة التهديدية، صدور أمر قضائي، وعدم امتثال من صدر الأمر ضده [٢].ويجوز للقاضي تعديل الغرامة التهديدية بالزيادة إذا امتنع الشخص الموجه إليه الأمر عن تنفيذ الحكم، أو إذا وجد القاضي أن الغرامة غير كافية لتحقيق الغرض المطلوب. [٣]

ثانيًا: شروط القيد فى السجل التجاري بالنسبة للشركات:

أوجب قانون السجل التجاري على الشركات التي يتم تأسيسها في المملكة، أو التي لها فرع في المملكة، أن يتم قيدها في السجل التجاري. كما أن الشركات الأجنبية التي يُرخص لها بفتح مكتب في المملكة يتعين عليها القيد في السجل

---

(١) ويراجع فى ذلك حكم الدائرة التجارية فى محكمة النقض الفرنسية:
Cass. Com. 9 Sept. 2020 1-19.15422 State Groupe francais degastronomie c/ Sté d Laruz et al. CA Rennes 19 fév. 2019

(2) Yves Gaudemet, Réflexions sur l'injonction dans le contentieux administratif, in Le pouvoir. Mélanges offerts à Georges Burdeau, L.G.D.J., 1977, p. 805.

(٣) المادة ٩١١-٦ من قانون العدالة الإدراية الفرنسي.

التجاري خلال ثلاثين يومًا من تاريخ افتتاح الفرع أو المكتب[١]،ويترتب على قيد الشركة في السجل التجاري اكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية[٢]،واستقلالها عن الشركات التي كانت تابعة لها من قبل، كما هو الحال في حالة انقسام الشركات، إذ

---

(١) المادة السادسة من نظام السجل التجاري لعام ١٤١٦هـ، محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٣٨.

وفي فرنسا، نجد أن المادة ١٢١-١-١ من قانون التجارة قد أوجبت القيد فى السجل التجاري على الشركات التجارية التى تمارس أنشطة بقصد الربح، بينما لا يسري على شرط القيد فى السجل التجاري على الشركات المدنية، لانتفاء قصدها تحقيق الربح.

وفى فرنسا، تنص المادة ١٢١-١-١ و٣ من قانون التجارة على أن الشركات الأجنبية التى لها مكتب أو توكيل على الأراضي الفرنسية ينبغى قيدها فى السجل التجاري.

وبموجب المرسوم بقانون الصادر فى ٩ أغسطس ١٩٥٣، فقد وضع المشرع الفرنسي إجراءات القيد فى السجل التجاري وإعادة القيد.

Ingrid Longelin, Op. Cit., p.134.

(٢) عبد العزيز بن محمد الفضلي، كتاب الشركات حسب نظام الشركات السعودي رقم(م/٣) الصادر بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، بدون دار نشر،١٤٤٢هـ- ٢٠٢٠م، ص٤٢.

وفى فرنسا، نجد أن المادة ١٨٤٢ من القانون المدني الفرنسي تنص على أن الشركات تكتسب الشخصية الاعتبارية وأهلية التعاقد من تاريخ قيدها فى السجل التجاري.

تصبح كل شركة من الشركات التي انقسمت كيانًا قانونيًا مستقلًا، يترتب عليه التزامات قانونية، من أبرزها ضرورة القيد في السجل التجاري. [١]

ويعد قيد الشركة في السجل التجاري نقطة البداية لانطلاق الشركة نحو ممارسة نشاطها، فالقيد في السجل التجاري هو النقطة المرجعية التي يمكن الرجوع إليها بشأن احتساب مدة سداد باقي أقساط الأسهم التي تم الاكتتاب فيها. إذ يتعين على المكتتب دفع ٢٠% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب، والباقي خلال مدة لا تزيد على خمس سنوات من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري. [٢]

ويُستثنى من شرط القيد في السجل التجاري شركات المحاصة، لأنها شركات تعمل بصورة مستترة، فهي غير ملزمة بالقيد في السجل التجاري[٣]،إذ إن شركة المحاصة لا يكون لها وجود قانوني، ولا تكتسب الصفة الاعتبارية [٤].كما لا تخضع أيضًا لالتزام القيد في السجل التجاري الشركات المدنية والتعاونية التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، وكذلك المهن المدنية الحرة التي يمارسها أشخاص طبيعيون. [٥]

وفي فرنسا، كان القيد في السجل التجاري مقتصرًا فقط على الشركات التجارية، إلا أنه مع صدور قانون ١٥ مايو ٢٠٠١ أصبح من الضروري قيد

([1]) France Guiramand et Alain Héraud, DUNOD, Paris, 2017, pp.15-16.

([٢]) المادة ٢٢٣-٧ من قانون التجارة الفرنسي.

([٣]) خالد بن عبد القادر محمود عيد، مرجع سابق، ص٢٣٣.

([٤]) عبد العزيز بن محمد الفضلي، مرجع سابق، ص٤٣.

([٥]) الأزهر لعبيدي، مرجع سابق، ص١٦١.

الشركات المدنية في السجل التجاري. وعاقب القانون على مخالفة شرط القيد بفقدان هذه الشركات الصفة الاعتبارية. [١]

وبالرجوع إلى نظام السجل التجاري الجديد، نجد أن هناك إجراءات عامة يشترك فيها كل من التاجر والشركة، مثل تقديم طلب القيد في السجل التجاري إلكترونيًا [٢].ويجب أن يكون طلب القيد أو تعديله على النموذج المعد من قبل السجل التجاري. يقوم الموظف المختص بفحص الطلبات لبيان مدى استيفاء المتطلبات النظامية واللائحية. وفي حالة وجود أخطاء في طلب القيد، يجوز تصحيحها أو استكمالها، وإلا يتم رفض الطلب[٣]، ولا يتحمل المسجل المسؤولية عن صحة البيانات المقدمة من التاجر. [٤]

ويتم البت فى الطلب خلال ١٠ أيام من تاريخ تقديمه[٥]، سواء كان التقديم لأول مرة، أو من تاريخ تقديم التعديلات والنقص فى البيانات، ويمكن للمسجل فى الحالات التى تحددها اللائحة تمديد هذه المدة.

وإذا تبين لمسئول السجل التجاري أن الطلب غير مستوفى الشروط آنفة الذكر أشَّرَ علي الطلب بالرفض، وفى حالة رفض الطلب يجب أن يكون قرار الرفض

([1]) Frison-Roche, M., Op. Cit, p.168.

([٢]) المادة ٨ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

([٣]) المادة ٣/٧ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

([٤]) المادة ١٢ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

([٥]) المادة ٧ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

مُسببًا[١]، حتى تتمكن الجهة الإدراية الأعلى، وهى وزارة التجارة من مراقبة صحة وقانونية الأسباب التى أقامت عليها قرارها بالرفض، وأن مكتب السجل التجاري لم يتعسف أو يُسيء استخدام السلطة.

ويجوز لذوى الشأن التظلم على قرارات مكتب السجل التجاري إلى وزير التجارة خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إخطارهم بالقرار.

ويجوز لذوي الشأن التظلم من قرار اللجنة ومن قرارات وزير التجارة أمام ديوان المظالم خلال ثلاثين يومًا من تاريخ إخطارهم بالقرار. وفي حالة عدم رد الوزير على التظلم خلال ستين يومًا، يعد ذلك رفضًا ضمنيًا للتظلم، ويجوز لذوي الشأن التظلم منه أمام ديوان المظالم. ويعتبر قرار توقيع الجزاء قرارًا إداريًا يجوز الطعن عليه بالإلغاء إذا كان مشوبًا بعيب من عيوب القرار الإداري، مثل العيب في الاختصاص أو السبب أو المحل أو الغاية أو الشكل، وغيرها من العيوب التي تشوب القرار الإداري، ويبسط ديوان المظالم رقابته عليها، ويقضي بإلغاء القرار إذا تبين له وجود تلك العيوب.[٢]

(١) المادة ٤/٧ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٢) محمد حسنين عبد العال، مبادئ القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٧٠– ص١٧١.

ويتم تسجيل الطلبات المقبولة فى سجل خاص[١]، ويتم إعطاء أصحاب الطلبات المقبولة مستخرجًا من السجل برقم تسجيل واحد لا يتغير حتى شطب السجل التجاري، يجوز قيد أنشطة مختلفة فى السجل التجاري ولا يشترط التجانس بينها مع عدم الإخلال بأحكام الأنظمة الأخرى ذات الصلة.[٢]

ويتعين على التاجر فى حالة تغيير أو تحديث فى البيانات المقيدة فى السجل التجاري أن يحدثها خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ حدوث التعديل أو التغيير[٣].

ومع إصدار نظام التجارة الإليكترونية فقد عمل المنظم السعودى على حماية المستهلك من جانبين: الجانب الأول وهو إلزام الشركات المورد الإليكترونى أن يكون لها مقر أو مكتب فى المملكة، ومن ثم يسرى عليها شرط القيد فى السجل التجاري، فضلًا عن التزام المورد الإليكترونى بتسجيل المحل الإليكترونى وفقًا للضوابط المنصوص عليها فى نظام التجارة الإليكترونية[٤]، وهو ما يساعد المستهلك المضرور فى الرجوع على المورد الإليكترونى حال الإخلال بالتزاماته العقدية.

---

(١) وفي فرنسا، تنص المواد من ١٢٣-١٤٣ إلى ١٢٣- ١٤٩ من قانون التجارة على ضرورة استيفاء الطلب المسوغات القانونية واللائحية، وسداد الرسوم المقررة للقيد بالسجل التجاري، وإلا تعين رفض طلب القيد بالسجل.

(٢) المادة ٩ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٣) المادة ١١ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٤) وهناك من التشريعات التى أدركت أهمية قيد المورد الإليكتروني فى السجل الإليكتروني لحماية المستهلك من الاحتيال الإليكترونى، كما هو الحال مع المشرع

وفي فرنسا، لم يختلف الوضع عما هو عليه فى المملكة العربية السعودية من ضرورة القيد فى السجل التجاري، بإعتباره شرطًا أساسيًا بالنسبة للشركات الوطنية والشركات الأجنبية على حد سواء لممارسة النشاط التجاري فى فرنسا[١]، وإن كان شرط القيد فى السجل التجاري يسري فقط على الشركات الصناعية والتجارية، دون الشركات المدنية وجمعيات النفع العام.[٢]

المطلب الثاني

آثار القيد فى السجل التجاري

أولًا: الآثار التى يرتبها القيد فى السجل التجاري فى المملكة العربية السعودية:

لم يكن نظام السجل التجاري الصادر عام ١٣٧٥هـ يترتب عليه أي آثار قانونية على القيد في السجل، وإنما كان مجرد أداء للإحصاء. إلا أنه ابتداءً من نظام السجل التجاري الصادر عام ١٤١٦هـ، أصبح للقيد في السجل التجاري آثار قانونية، التي يمكننا بيانها على النحو التالي:

١. أصبح للبيانات المستخرجة من السجل التجاري حجيتها في مواجهة التاجر، سواء له أو عليه، ولا يجوز الاحتجاج على أي شخص آخر بأي بيان واجب

الجزائري الذي أوجب أن يكون للمورد الإليكترونى مقرٌّ أو وكالة فى الجزائر، وأن يتم التسجيل فى السجل الإليكتروني، الأزهر لعبيدي، مرجع سابق، ص١٥٩– ص١٦٠.

(١) المادة ١٢٣–١–١ من قانون التجارة الفرنسي.

Yoni Weizman, Op. Cit., p.41.

(٢) المادتين R.123–67 ;R.123–63 من قانون التجارة الفرنسي.

القيد أو التأشير به ما لم يتم القيد في السجل التجاري[١]،وهذا هو الأثر القانوني للقيد في السجل التجاري الذي يمكن أن نجده في نظام الشركات الجديد، الذي نص على أنه: "تعد البيانات والوثائق المستخرجة من السجل التجاري حجة في مواجهة الشركة والغير"[٢]. بل إن هناك من وصف حجية السجل التجاري بأنها مشابهة لحجية السجل العقاري فيما تضمنه من بيانات. [٣]

٢. وبسبب أهمية السجل التجاري فى ممارسة النشاط الاقتصادى فى المملكة العربية السعودية، فقد أصبح القيد فى السجل التجاري إجباريًا، لا يجوز لأحد أن يمارس نشاط تجارى دون أن يكون مقيدًا فى السجل التجاري[٤]، وكل من يتقدم الى الجهة الرسمية بطلب بصفته تاجرًا لا يُقبل طلبه بهذه الصفة، مالم يكن مقيدًا في

---

(١) المادة ١٧ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ، وهى تناظر المادة ١٣ من نظام السجل التجاري لعام ١٤١٦هـ، المادة ٣٣ من قانون التجارة المصري. يراجع بشأن هذا الالتزام: طالب حسن موسى، الوجيز في القانون التجاري، ط١، بغداد، ١٩٧٤، ص ١٥٨، محمد حسني عباس، مرجع سابق، ص١٤٠.

ويمكن بيان الأثر القانوني للقيد في السجل التجاري في القضاء المقارن بما قضت به محكمة التمييز الكويتية من أن الاحتجاج على الغير بوجود الشركة شرطه استيفاء قيدها في السجل التجاري، وعدم استيفاء ذلك أثره عدم قبول ما ترفعه الشركة من دعاوى (حكم محكمة التمييز الكويتية، الطعن ٢٦٢ لسنة ٢٠٠٤ تجاري، جلسة ٢٠٠٥/١٢/١٣، مج القسم الخامس، المجلد ٨، ص١٢).

(٢) المادة ٣/٨ من نظام الشركات السعودي لعام ١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م.

(٣) محمد سامر عاشور، مرجع سابق، ص٥٦.

(٤) المادة ١٠ من نظام الشركات السعودي لعام ١٤٤٣هـ.

السجل التجاري[١]، إذ تنص اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية على ضرورة تقديم الموردين والمقاولين صورة من السجل التجاري مع عروض المنافسات[٢]، أو بيان بأن المتنافس غير ملزم نظامًا بالقيد فى السجل التجاري.[٣] ويتعين على الشركة أن تضع على عقودها ومخالصاتها وكل مكاتباتها اسم الشركة وعنوانها والبريد الإليكترونى إن وجد، ورقم القيد لدى السجل التجاري[٤].

ويثور هنا تساؤلًا مفاده، هل يترتب على مباشرة التاجر نشاطه التجاري مع عدم القيد فى السجل التجاري التحلل من الإلتزامات الناشئة عن صفته كتاجر؟

الإجابة على هذا السؤال بالنفى، ويمكننا الاستئناس فى بيان ذلك بما نصت عليه المادة ٣/٣٣ من قانون التجارة المصري، والتى حظرت على التاجر الذي لم يقيد فى السجل التجاري أن يكون عدم قيده هذا ذريعة للتنصل من الالتزامات التى يفرضها عليه القانون أو التى تنشأ عن تعاملاته مع الغير بصفته كتاجر.

٣. علاوة على ذلك، يُعد القيد فى السجل التجاري قرينة على اكتساب الفرد صفة التاجر[٥]، وهى قرينة غير قابلة لإثبات العكس، وإن كان يجوز لغيره من

---

(١) المادة ١٤ من نظام السجل التجاري لعام ١٤١٦هـ.

(٢) المادة ١٠ من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي.

(٣) المادة ١٣ من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية السعودي.

(٤) المادة ١٢/أ من نظام الشركات السعودي الجديد لعام ١٤٤٣هـ، المادة ٣١ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

(٥) حساينية مسعود، مرجع سابق، ص١٥.

التجار إثبات أن قيده فى السجل التجاري قد تم بإدخال الغش والتدليس على مكتب السجل التجاري، ومن ثم شطب هذا القيد[١].

٤. علق المنظم حماية الاسم التجاري على شرط القيد فى السجل التجاري، فحظر نظام الأسماء التجارية الجديد استعمال الإسم المحجوز أو المقيد للتاجر فى السجل التجاري كما نص نظام الأسماء التجارية الجديد لعام ١٤٤٦هـ[٢]، كما حظرت المادة السابعة من نظام العلامات التجارية قيد الاسم التجاري إذا كان مقيدًا أو محجوزًا للتاجر فى السجل التجاري، ومن مستحدثات نظام الأسماء التجارية الجديد أنه أعطى حجز الاسم فى السجل التجاري ذات الأثر القانونى لقيد هذا الاسم، فلا يجوز لتاجر آخر قيد ذات الاسم، بل وأوقع النظام على مخالفة هذا الشرط غرامة قدرها ٥٠ ألف ريال.

وفى مصر، كرَّسَ المشرع المصرى ذات الأثر للقيد فى السجل التجاري، وهو عدم جواز تسجيل الاسم التجاري المقيد فى السجل، حسبما يبين من نص المادة الثالثة من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥١ المصرى بشأن الأسماء التجارية، بقولها" إذا قيد الاسم التجاري فى السجل التجاري فلا يجوز لتاجر آخر استعمال هذا الاسم فى نوع

---

(١) محمد فريد العريني، جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص١٣٢.

(٢) الماد ١/٦ من نظام الأسماء التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٨٣) وتاريخ ١٩-٣-١٤٤٦هـ الموافق ٢٠٢٤/٩/٢٢م، وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٧ وتاريخ ١٤-٣-١٤٤٦هـ.

التجارة التى يزاولها صاحب الاسم فى دائرة مكتب السجل التجاري الذى حصل فيه القيد".[١]

يعد الاسم التجاري أحد عناصر المحل التجاري، والتصرف فى الاسم التجاري تصرفًا مستقلًا عن المنشأة التجارية بنقل ملكيته، ولا ينفذ التصرف فى الاسم التجاري إلا بعد قيده وشهره فى السجل التجاري.[٢]

وفي فرنسا، أجازت المادة ١٤١-١ من قانون التجارة لصاحب الاسم التجاري التنازل عنه أو بيعه. فيجوز التصرف في الاسم التجاري استقلالًا دون ربطه ببيع المحل التجاري أو التنازل عنه. ويشترط لصحة التصرف أن يكون الاسم التجاري مسجلًا في السجل التجاري. وقد قضت محكمة استئناف باريس بتاريخ ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٣ ببطلان عقد بيع الاسم التجاري لأحد المحلات لكونه لم يكن مسجلًا في السجل التجاري.[٣]

٥. من بين الآثار التى يرتبها القيد فى السجل التجاري اكتساب الشركة لشخصيتها الاعتبارية[٤]، وهو ما يمكنا استخلاصه من حكم الدائرة التجارية بالرياض، التى قضت بأنه إذا كان المدعي قد تعاقد مع أحد فروع الشركة، والذى تحول إلى شركة ذات مسئولية محدودة، لها سجل تجارى خاص بها، ومن ثم فإن

---

(١) محمد فريد العريني، جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص١٤٥.

(٢) المادة ٢/١٠ من نظام السجل التجاري الجديد لعام ١٤٤٦هـ-٢٠٢٤م.

(3) CA Paris, 5e ch. B, 20 nov. 2003, SARL CD Édition c/ SA Creanet.

(٤) المادة ١/٩ من نظام الشركات السعودي لعام ١٤٤٣هـ.

الرجوع على الشركة الأم، التى لها سجل تجاري مستقل يعد خلطًا للذمم والمراكز القانونية المستقلة.[١]

قبل القيد في السجل التجاري، تكون الشركة لا تزال مشروعًا تحت التأسيس، وذلك الأثر الذي أوضحته المادة ١٨٤٢ من القانون المدني الفرنسي، والمادة ٢١٠-٦ من قانون التجارة الفرنسي. وقبل إصدار قانون الشركات الفرنسي عام ١٩٦٦، لم يكن القيد في السجل التجاري شرطًا لممارسة الشركة نشاطها التجاري.[٢]

٦. يترتب على قيد الشركة فى السجل التجاري انتقال جميع العقود والأعمال التى أجراها المؤسسون لحسابها إلى ذمتها المالية[٣]، وتحدد السنة المالية الأولى للشركة بمدة اثني عشر شهرًا أو ثمانية عشر شهرًا من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجاري.[٤]

٧. تشترط التشريعات لصحة نقل ملكية المتجر، بالنسبة للمتعاقدين أو الغير، أن يتم شهر هذا التصرف في السجل التجاري. ومن ثم، يبطل أي تصرف في المتجر لم يتم شهره في السجل التجاري[٥]، وهو الأثر الذي نجده في حكم الدائرة التجارية بمحكمة النقض الفرنسية، التي قضت بأنه إذا تم شهر عقد تنازل المدعي عن حصته في المحل في السجل التجاري، فإن إجراءات التنازل تكون قد تمت وفقًا

---

(١) حكم المحكمة التجارية بالرياض، الدائرة التاسعة، القضية رقم ٣٢٨٩ لسنة ١٤٤١هـ وتاريخ ١٤٤٢/٣/٢٥هـ.

(2) Yoni Weizman, Op. Cit., p.48.

(٣) المادة ٢/٩ من نظام الشركات السعودي لعام ١٤٤٣هـ.

(٤) المادة ١٦ من نظام الشركات السعودي لعام ١٤٤٣هـ.

(٥) المادة ١/٣٨ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

لصحيح القانون. وعليه، فإن ما ينعاه المدعي في هذا الخصوص يكون قائمًا على غير أساس، مما يستوجب رفض الطعن برمته. [١]

ثانيًا: الحصول على مستخرج من السجل التجاري:

أسلفنا القول إن الحكمة التي ابتغاها المشرِّع من ضرورة القيد في السجل التجاري تكمن في توفير البيانات الصحيحة للأفراد لاتخاذ قراراتهم قبل التعامل مع أي من التجار أو الشركات. وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال جهة رسمية تُناط بها مهمة تطبيق القانون. ومن ثم، يجوز للأفراد الاطلاع على البيانات الأساسية المقيدة في السجل[٢]، والحصول على مستخرج من السجل التجاري بشأن تاجر أو شركة معينة[٣]، فى مقابل الرسم الذى يحدده القانون.

وفى حالة تقدم أحد الأفراد بطلب إلى السجل التجاري للحصول على مستخرج من السجل التجاري يسمح له بذلك بعد اتباع القواعد المنظمة، وإعطائه مستخرجًا يفيد قيد هذا التاجر فى السجل التجاري من عدمه، ولا يجوز أن يشتمل المستخرج على أحكام إشهار الإفلاس إذا كان التاجر قد رد إليه اعتباره، ولا عن أحكام الحجز إذا كان هذا الحجز قد تم رفعه[٤]، حتى لا يتسبب ذلك فى الإضرار بسمعة التاجر دون

([1]) Cass. Com du 24 Sept, 2013, pourvoi no. 12-24.083.

([٢]) المادة ١/١٨ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ-٢٠٢٤م، المادة ٣٢ من قانون التجارة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

([٣]) المادة ٢/١٨ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ-٢٠٢٤م.

([٤]) المادة ١١ من نظام السجل التجاري لعام ١٤١٦هـ، المادة ٣٢ من قانون التجارة المصرى رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩.

أن يحقق إفادة للغير[١]، والعمل على مساعدة التاجر فى كسب ثقة العملاء بعد أن بذل كل جهد فى التغلب على الصعوبات التى واجهته ونجح فى ذلك[٢]، لأن عدم الاطلاع على هذه البيانات لن يشكل إضرارًا بالغير، ما دام أن التاجر قد رد إليه اعتباره، أو تم رفع الحجز عنه.

ويُلاحظ من نص المادة ١٨ من نظام السجل التجاري الجديد أنه لم يقتصر حق الاطلاع على البيانات المقيدة في السجل التجاري أو الحصول على مستخرج من هذه البيانات على شخص بعينه أو شخص تتوفر له صفة معينة، فليس من الضروري أن يكون التاجر. وتسهيلًا لذلك، أوجب نظام السجل التجاري أن يُدوِّن التاجر على الفواتير والمطبوعات والمراسلات والإعلانات رقم السجل التجاري، وأن يعرض بيانات السجل التجاري في مكان واضح في المتجر الذي يزاول فيه أعماله.[٣]

وقد أثار البعض تساؤلًا مفاده: هل يجوز لأحد الأفراد الحصول على مستخرج لبعض البيانات من السجل التجاري؟

والإجابة، في تقديرنا، على هذا السؤال تكون بالإيجاب؛ فإذا كان القانون يجيز لأحد الأفراد الحصول على مستخرج كامل لبيانات أحد الأفراد أو الشركات من

(١) محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٢) عثمان التكروري، مرجع سابق، ص٢١٦.

(٣) المادة ١٦ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ-٢٠٢٤م.

السجل التجاري، فمن الطبيعي أن يجيز لمن يريد الحصول على بعض البيانات تحقيق طلبه، لأن من يملك الكل يملك الجزء.[١]

أما التساؤل الآخر الذي يمكن إثارته هنا فهو: هل يجوز لمكتب السجل التجاري إعطاء الطالب مستخرجًا من السجل التجاري إذا لم يكن التاجر مقيدًا في السجل التجاري؟

أجابت الفقرة الثانية من المادة ١٨ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ على هذا السؤال بالإيجاب، حيث قررت أنه في حالة عدم وجود قيد، يُمنح طالب المستخرج شهادة بذلك، أو شهادة سلبية بعدم قيد التاجر في السجل التجاري، حتى تتحقق وظائف السجل التجاري سالفة الذكر.[٢]

ثالثًا: التأشير فى السجل التجاري:

بالرجوع إلى وظائف السجل التجاري الواردة في نظام السجل التجاري، نجد أنها تهدف إلى حماية الأفراد من الغش. لذلك، أجاز نظام السجل التجاري لذوي الشأن طلب التأشير في السجل التجاري بالأحكام الصادرة ضد الشركة أو التاجر، مثل الإفلاس، فرض الحراسة القضائية، أحكام رد الاعتبار للتجار، توقيع جزاء، أو صدور قرار من الجهة القضائية بمنع التاجر من التصرف في أمواله. كما يشمل ذلك التأشير بأوامر ومحاضر الحجز التنفيذي على حصص الشركاء.

---

(١) عبد الفضيل محمد أحمد، مرجع سابق، ص٣٥.

(٢) باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص١٢٤.

وليس من الضروري أن يكون طالب التأشير في السجل صاحب مصلحة شخصية، بل يكفي أن تكون الوقائع المطلوب التأشير بها في السجل التجاري صحيحة. ولهذا السبب، دشنت وزارة التجارة في المملكة خدمة الإبلاغ عن مخالفات نظام الشركات ونظام السجل التجاري.[١]

المطلب الثالث

شطب القيد من السجل التجاري

يمكن شطب القيد من السجل التجاري، وهو أمر يفرضه الواقع العملى وحسن سير وانتظام عمل السجل التجاري فى أداء وظائفه سالفة الذكر.[٢]

أولًا: صور شطب القيد من السجل التجاري:

قد يكون الشطب اختياريًا أو إجباريًا، وذلك على النحو التالى:

أ. **الشطب الاختيارى للسجل التجاري:** يجوز للتاجر أو الشركة شطب السجل التجاري والتوقف عن ممارسة النشاط التجاري نهائيًا[٣]، إذا رغب في ذلك لأسباب مختلفة يقدِّرها، كمرض أو سفر أو ما شابه ذلك. ويشترط أن يقدِّم التاجر

([1]) mc.gov.sa, visited on November 29, 2024.

([٢]) باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص١٣٠.

([٣]) المادة ١٣ من نظام ١٤٤٦هـ، التى تنص: "مع مراعاة نظام الشركات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة للتاجر التقدم بطلب شطب قيده فى السجل التجاري اختياريًّا إذا توقف عن مزاولة نشاطه التجاري، وفقًا لما تحدده اللائحة".

المقيد في السجل التجاري طلب شطب القيد خلال تسعين يومًا من تاريخ الواقعة الموجبة لشطب القيد من السجل التجاري، ويكون طلب الشطب على الاستمارات المعدة لهذا الغرض [١]، ويمكن لمكتب السجل التجاري، إذا علم بأي طريقة بحدوث الواقعة الموجبة لشطب القيد من السجل التجاري، أن يخطر صاحب الشأن بخطاب موصى عليه بعلم الوصول. وفي حال لم يتلقَّ مكتب السجل التجاري من صاحب الشأن ما يفيد عدم صحة الواقعة التي استند إليها المكتب في شطب القيد من السجل، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للشطب[٢]، وهناك من التشريعات التى أناطت بقاضي السجل إصدار قرار بالشطب من السجل التجاري إذا توفر سبب من الأسباب سالفة الذكر.[٣]

وإذا أهمل التاجر شطب قيده من السجل التجاري، فإنه يظل محتفظًا بصفة التاجر أمام الغير. ولا يُفترض علم الغير باعتزال التاجر للتجارة ما دام مقيدًا في السجل التجاري، إلا إذا أثبت التاجر أن من تعامل معه كان على علم حقيقي، وليس علمًا مفترضًا، باعتزاله التجارة، حتى وإن بقي مقيدًا في السجل التجاري.[٤]

---

(١) المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لنظام السجل التجاري الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠٠٣ وتاريخ ١٤١٦/٩/٢١هـ.

(٢) محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٣٦.

(٣) من هذه التشريعات المادة ٣٠ من قانون التجارة اللبناني، يراجع فى ذلك: سمير عالية، مرجع سابق، ص١٨٦.

(٤) محمد فريد العريني، جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص١٣٣.

وفي فرنسا، نُظم الشطب الاختياري للقيد في السجل التجاري بموجب المادة R.123-128من قانون التجارة، المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٧٥٠ لسنة ٢٠٠٧، بتاريخ ٩ مايو ٢٠٠٧. ويمكن أن يكون شطب قيد السجل التجاري مؤقتًا أو دائمًا، إذا أوقف التاجر نشاطه، أو إذا لم يرغب الورثة في مزاولة النشاط بعد وفاته.

ب. **الشطب الإجبارى:** خلافًا للشطب الاختياري سالف الذكر، يمكن شطب السجل التجاري في حالات الوفاة، ما لم تطلب الورثة تعديل القيد باسمها، أو في حالة الإفلاس، أو تصفية الشركة، سواء كانت التصفية إجبارية أو اختيارية. ويقتصر شطب القيد من السجل التجاري على التصفية دون الحل، لأن الشركة في حالة الحل تحتفظ بشخصيتها الاعتبارية [١]، ولا يترتب على حل الشركة شطب قيدها من السجل التجاري.[٢]

وفى حالة التصفية يقع عبء طلب شطب القيد من السجل التجاري على عاتق المصفي[٣]، سواء كانت التصفية وفق نظام الإفلاس أو الشركات[٤].ومن أسباب الشطب الإجبارية الأخرى من القيد في السجل التجاري صدور حكم أو قرار بالشطب، أو صدور حكم ضد التاجر في قضية مخلة بالشرف، أو إسقاط الجنسية عنه، ما لم يتم قيد الشركة باعتبارها شركة أجنبية. وفي ظل نظام السجل التجاري الجديد، يجوز لوزارة التجارة شطب السجل التجاري حال عدم تحديث التاجر لبيانات

(١) سمير عالية، مرجع سابق، ص١٩٢.

(2) Béatrice, B., et Francis Grandguillot, L'essentiel du Droit des societies, 14eme ed., Guliano, 2016, p.132.

(٣) باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص١٣١.

(٤) المادة ١٣ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

السجل التجاري، حيث يتم وقف السجل التجاري أولًا ثم إلغاؤه. وقد مدَّ نظام السجل التجاري الجديد المدة اللازمة لإلغاء السجل التجاري بعد وقفه، فكانت هذه المدة في ظل النظام الصادر عام ١٤١٦هـ ثلاثين يومًا، ثم مدَّها النظام الجديد الصادر عام ١٤٤٦هـ إلى سنة كاملة. وإذا لم يتم تحديث هذه البيانات خلال سنة من تاريخ الوقف، تقوم وزارة التجارة بإلغاء السجل التجاري بعد مرور ١٥ يومًا من تاريخ إخطار ذوي الشأن.

ويتعين على المحكمة المختصة إخطار السجل التجاري بالأحكام والقرارات النهائية، خلال ثلاثين يومًا من صدورها، والخاصة بما يلي:

١- قبول الإيداع القضائي بشأن افتتاح أي من إجراءات الإفلاس المنصوص عليها في نظام الإفلاس [١]،

٢- أحكام حل وتصفية الشركات أو بطلانها وتعيين المصفين أو عزلهم[٢]،

٣- أحكام إنهاء أو انتهاء التصفية[٣]،

---

(١) المادة ١/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٢) المادة ٢/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ، وفى فرنسا، تنص المادة ٢٣٧-٣ من قانون التجارة على أن تعيين مصفي للشركة من البيانات التى يتعين قيدها فى السجل التجاري.

(٣) المادة ٣/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

٤- أحكام رد الاعتبار للتجار[١]، الأحكام الصادرة بإيقاع الحجز والولاية[٢]،

٥- الأحكام الصادرة بمنح الإذن للقاصر أو نائبه بالتجارة أو بسحب الإذن أو تقييده[٣]،

٦- الأحكام الصادرة بإيقاع عقوبات جزائية تمنع التجار من مزاولة من مزاوله أعمالهم[٤]،

٧- أحكام إخراج الشركاء أو المساهمين أو عزل المديرين[٥]،

٨- الأحكام الصادرة بفرض الحراسة القضائية وحصر الورثة للتاجر.[٦]

وفى كل الأحوال، سواء فى الشطب الاختياري أو الإجباري يترتب على الشطب سقوط الاشتراك فى الغرفة التجارية والصناعية.[٧]

وفي فرنسا، عالجت المادة R.123-130 من قانون التجارة الفرنسي، والمعدلة بالمرسوم بالقانون رقم ٢٠١٢-٩٢٨، الصادر بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٢،

---

(١) المادة ٤/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٢) المادة ٥/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٣) المادة ٦/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٤) المادة ٧/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٥) المادة ٨/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٦) المادة ٩/٢٠ من نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ.

(٧) محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٣١.

الشطب الإجبارى للقيد من السجل التجاري، وذلك في حالة صدور حكم قضائي بتصفية الشركة، أو فقدان التاجر أهليته بإفلاسه أو حبسه للتفالس.

وفي هذا الصدد، قضت محكمة النقض الفرنسية أنه إذا قامت إدارة السجل التجاري بشطب قيد السجل التجاري بعد ورود إخطار قضائي بخضوع الشركة للتصفية القضائية، فإنها تكون قد أعملت صحيح القانون.[١]

وأخيرًا، لا يعد تعرض الشركة لصعوبات مالية وصدور قرار بإعادة هيكلتها سببًا للشطب الإجبارى لقيد الشركة من السجل التجاري، لاختلاف المفهوم والآثار القانونية التي يرتبها كل من التصفية وإعادة الهيكلة. ومن ثم، فإن إقدام إدارة السجل التجاري على شطب قيد الشركة من السجل التجاري يكون قائمًا على غير أساس.[٢]

ثانيًا: استعادة السجل التجاري:

وفي حالة شطب السجل التجاري لسبب من الأسباب سالفة الذكر، يجوز للشركة أو التاجر إعادة قيد السجل التجاري في أي وقت خلال مدة خمس سنوات من تاريخ الإلغاء، على أن يقوم التاجر بسداد كل الرسوم والغرامات المقررة.

ثالثًا: جزاء الإخلال بالتزامات التسجيل:

وفي سبيل تفعيل أحكام هذا القانون، كان لزامًا على الجهة الإدارية متابعة الالتزام بالقيد في السجل التجاري وتوقيع الجزاءات على المخالفين. لذلك، يعين وزير

(١) Cass. Com 19 novembre 2013, n° 12-16099

(2) François-Xavier Lucas, Droit des entreprises en difficulté (nov. 2005-mai 2006), Recueil Dalloz 2006 p. 2250; Cass. com., 7 mars 2006, n° 04-16.633, D. 2006, IR p. 884

التجارة الموظفين الذين يتولون التحقق من أحكام نظام السجل التجاري. وفي فرنسا، يقوم بهذا الدور قلم كتاب المحكمة التجارية التي يقع في مقرها السجل التجاري[١]،ونأمل أن تنص اللائحة التنفيذية لنظام السجل التجاري في المملكة العربية السعودية على أن يكون لهؤلاء الموظفين صفة الضبطية القضائية، بما يمكنهم من التفتيش على المحلات، وتحرير محاضر بالمخالفات التي تقع في نطاق اختصاصهم، وهي الجرائم الخاصة بالسجل التجاري.

وبالرجوع إلى نظام السجل التجاري في المملكة العربية السعودية، نجد أنه قد تضمن ثلاث صور من الجزاءات، هي: الجزاء الإداري، الجزاء الجنائي، الجزاء المدني، والتي يمكن توقيعها على التاجر أو الشركة المقيدة في السجل التجاري حال تقديمها بيانات بسوء نية بقصد القيد في السجل التجاري، أو امتناعها عن تجديد البيانات، خاصة المتعلقة بالإفلاس، والصلح الواقِ من الإفلاس.[٢]

أ: الجزاء الإداري: وهو وقف القيد في السجل التجاري، أو شطب القيد في السجل التجاري.

ب: الجزاء الجنائى: وهو الغرامة، واستبعاد عقوبة الحبس. وتتولى لجنة مكونة بقرار من وزير التجارة من ثلاثة أعضاء، أحدهم بدرجة مستشار قانوني، توقيع الجزاءات على الأفراد المخاطبين بأحكام نظام السجل التجاري حال مخالفة أي من أحكام هذا النظام.

([1]) Yoni Weizman, Op. Cit., p.31.

([٢]) فوزي محمد سامي، شرح القانون التجاري، ج١، ط١، عمان، ٢٠٠٧، ص١٢٤.

وعاقبت المادة ٢٦١/ج من نظام الشركات الجديد بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وغرامة لا تزيد عن مليون ريال كل من أعلن أو نشر أو صرح بأي وسيلة قاصدًا الإيهام بحصول قيد شركة لم تستكمل إجراءات قيدها لدى السجل التجاري.

وفي مصر، نجد أن المادة ١٨ من قانون السجل التجاري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على عقوبات جزائية للإخلال بشرط القيد في السجل التجاري أو الإدلاء ببيانات كاذبة سواء كان ذلك خلال عملية القيد أو التصحيح أو شطب القيد من السجل التجاري، بقولها: "مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين:

١. كل من يقدم بسوء قصد بيانات غير صحيحة تتعلق بطلبات القيد أو التأشير في السجل أو بالتجديد أو المحو، وتأمر المحكمة بتصحيح هذه البيانات وفقًا للأوضاع والمواعيد التي تحددها، ويقوم مكتب السجل التجاري المختص بالإجراءات السابقة اللازمة للتصحيح.

٢. كل من ذكر على واجهة محله أو على إحدى المراسلات أو المطبوعات والأوراق المتعلقة بتجارته اسمًا تجاريًا أو رقم قيد ليس له، أو ذكر ما يفيد القيد مع عدم حصوله.

٣. كل من يقوم بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا أفشى سرًا اتصل به بحكم عمله.

وفي فرنسا، تم فرض عقوبات جزائية نتيجة عدم القيد في السجل التجاري أو الإخطار بتحديث بيانات السجل التجاري بموجب الأمر الصادر في ٢٧ ديسمبر

١٩٥٨م [١]، إذ عاقبت المادة الأولى من هذا القانون كل من يمتنع عن القيد في السجل التجاري أو إكمال بيانات القيد أو تصحيح البيانات في غضون أسبوعين من تاريخ نشر القانون، بغرامة من ٦٠٠ إلى ٢٠٠٠ فرانك، تضاعف في حالة العود، من ٥٠٠ إلى ٣٠ ألف فرنك، والحبس من ١٠ أيام إلى ٦ أشهر، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويلاحظ أن المشرع الفرنسي قد أخذ بالعود كظرف مشدد للعقوبة، وهو ما يكشف عن عدم فاعلية العقوبة في مواجهة الظاهرة الإجرامية، وهي الامتناع عن القيد في السجل التجاري أو استكمال البيانات الناقصة، أو تصحيح البيانات غير الصحيحة إذا كان التاجر قد قيد اسمه من قبل في السجل التجاري. وقد ساوى المشرع في العقوبة بين الأفعال الثلاثة حتى وإن لم ينتج عنها ضرر لأحد، لأنها من الجرائم الشكلية التي تقوم بتوفر الركن المادي، وهو الامتناع عن القيد أو التصحيح أو الاستكمال، حتى وإن لم ينتج عن ذلك ضرر، لأنه يضر بثقة العامة في النظام التجاري، بعد أن أصبح السجل التجاري يؤدي وظائف مختلفة في النظام

(١) وبموجب المرسوم بقانون رقم ١٣٥٢ لسنة ٥٨، الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨، الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٥٨،
Ingrid Longelin, Op. Cit., p.134.

الاقتصادي[١]، وفى العود ليس بالضرورة أن تكون الجرائم التى عاد المحكوم عليه إلى إرتكابها من ذات طبيعة أو جنس الجرائم التى صدر ضده حكم فيها.[٢]

ج: الجزاء المدنى: ويتمثل الجزاء المدني في التعويض في حالة إدخال الغش على المسؤولين في مكتب السجل التجاري لقيد اسمه في السجل، وما ترتب على ذلك من أضرار للغير. يكون التاجر ملزمًا بتعويض المضرور وفقًا لأحكام المسؤولية التقصيرية، والتي تتمثل في الخطأ من جانب التاجر الذي يدلي ببيانات غير صحيحة للقيد في السجل التجاري، والضرر الذي يلحق بالمضرور جراء هذا القيد الكاذب في السجل التجاري.[٣]

([1]) Pradel, J., Droit pénal compare, 2 *eme* ed., Dalloz, 2002, p.753.

([٢]) عدلي خليل، العود ورد الاعتبار، ط١، المكتبة القانونية، القاهرة، ١٩٨٨، ص١٤.

([٣]) باسم محمد صالح، مرجع سابق، ص١٣٤– ص١٣٥.

المبحث الثالث

تقييم نظام السجل التجاري لعام ١٤٤٦هـ – ٢٠٢٤م

تمهيد وتقسيم:

أدى صدور نظام السجل التجاري الجديد إلى حدوث العديد من التغيرات الجوهرية بشأن طريقة عمل السجل التجاري، سواء فيما يتعلق بإلغاء السجل التجاري الفرعي، والاتجاه إلى السجل التجاري الموحد لما له من مزايا متعددة، مثل تعزيز الشفافية، وتقليل فرص الاحتيال، أو التحول إلى السجل التجاري الإلكتروني، وأخيرًا زيادة التحول إلى الجزاءات المالية، والابتعاد عن الجزاءات السالبة للحرية، وذلك بما يتفق مع السياسة الجنائية العالمية، وهو ما نعالجه في المطالب التالية:

المطلب الأول

إلغاء السجلات الفرعية

من بين مستحدثات نظام السجل التجاري الجديد إلغاء السجلات الفرعية والاكتفاء بسجل تجاري واحد يمارس فيه التاجر أو الشركة أنشطته التجارية، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأنشطة متجانسة، من خلال إنشاء السجل التجاري القومي الموحد. في نظام السجل التجاري القديم، كانت وزارة التجارة تحتفظ بسجلات تجارية مستقلة لكل مدينة. أما نظام السجل التجاري الجديد، فسوف يكون هناك سجل

تجاري واحد يغطي جميع أنحاء المملكة، وهو ما يعزز كفاءة مزاولة الأعمال التجارية في المملكة.[١]

في ظل النظام الجديد، لن يكون رجال الأعمال في حاجة إلى سجلات تجارية منفصلة لكل فرع أو محل يتم تشغيله في مدينة أو مدن مختلفة. ويكون أمام صاحب السجل التجاري مدة خمس سنوات للتصرف في السجل الفرعي، إما بالتنازل عن السجل الفرعي للمؤسسة الفردية لطرف آخر ليكون سجلًا رئيسيًا، أو بتحويل السجل التجاري للشركة أو المؤسسة إلى شركة جديدة، أو شطب السجل الفرعي ونقل أصوله وأنشطته إلى السجل الرئيسي، وإغلاق الأنشطة التجارية المرتبطة بالسجلات الفرعية.[٢]

ومن شأن التحول إلى القيد الموحد أن يعزز الشفافية والثقة في الأنشطة التجارية، ويسهل على الجمهور والشركات التحقق من معلومات الشركة أو الكيان التجاري قبل التعامل معهم. كما أنه يقلل من الاحتيال في الأنشطة التجارية، وذلك من خلال اشتراط الامتثال للمتطلبات الإجرائية والقانونية.[٣]

وأوضح البعض أن السجل التجاري الموحد يساعد العملاء على التعرف على جميع التصرفات التي تمت في مواجهة التاجر، من جزاءات وأحكام قد تؤثر على

(1) https://www.elsob7.com, visited on 10 January 2025.
(2) http://mc.gov.sa
(3) dafater.sa, visited on December 15, 2024.

سمعته التجارية ومركزه المالي. وهذا يتيح للعملاء إمكانية التحقق من بيانات التاجر في جميع أنحاء الدولة.[١]

وفى فرنسا، وبموجب الأمر الصادر في ٣١ يوليو ٢٠١٤، عمل المشرع على إرساء مبدأ القيد الواحد للشركة في السجل التجاري، ونص على إلغاء قيد الشركة في حالة تكراره باسم ذات الشركة[٢]، وهو ما ساعد فى التخلص من القيود التجارية الوهمية، والحد من عمليات الاحتيال.

وفي ذات السياق، عمل الاتحاد الأوروبي على توحيد السجلات التجارية في دول الاتحاد. فمع صدور التوجيه الخامس بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠١٨، والذي تأخر تنفيذه حتى ١٠ مارس ٢٠٢١، تم ربط السجلات التجارية في دول الاتحاد معًا من خلال منظومة إلكترونية موحدة. وقد رأى الاتحاد الأوروبي في هذه الخطوة أنها تعزز الشفافية في التعاملات التجارية، كما أنها وسيلة لمكافحة غسيل الأموال.[٣]

وقبل ذلك، صدر التوجيه الأوروبي رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بشأن ربط السجلات التجارية والشركات في دول الاتحاد الأوروبي بنظام معلومات موحد، بهدف الاستجابة للطلب المتزايد على المعلومات المتعلقة بالشركات وأنشطتها. وأعقب ذلك صدور اللائحة التنفيذية رقم ٨٨٤ لسنة ٢٠١٥، التي أوضحت التفاصيل الفنية لهذا

---

(١) حساينية مسعود، مرجع سابق، ص٤٧.

(2) Béatrice, B., et Francis Grandguillot, Op. Cit., p.61.

(٣) وقد أصدر الاتحاد الأوربي من قبل التوجيه الرابع رقم ٢٠١٥/٨٤٩ بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥، الذي منع استخدام النظام المالي فى غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

النظام المعلوماتي لضمان الوصول إلى جميع السجلات التجارية في دول الاتحاد الأوروبي بطريقة موثوقة وآمنة.[١]

أما الميزة الأخرى من مزايا نظام السجل التجاري الجديد فى المملكة العربية السعودية فهو إلغاء متطلبات تجديد السجل التجاري، فلم يعد للسجل التجاري مدة صلاحية معينة، أو يحتاج صاحب السجل التجاري إلى إعادة تجديده بعد انقضاء هذه المدة[٢]، وكل ما هنالك أن يقوم صاحب السجل التجاري بالتأكيد بصورة سنوية على صحة البيانات التي أدلى بها عند فتح السجل التجاري، وأنه لم يطرأ أي تغييرات على هذه البيانات[٣]،ويترتب على عدم تأكيد هذه البيانات وقف السجل

([1]) https://e-justice. europa. eu/content_ business_ registers_ at_european_level-105-fr.do?clang=fr, visited on December 15, 2024.

([٢]) وهناك بعض التشريعات التي اعتبرت تجديد الترخيص فرصة لتحديث البيانات، كما هو الحال في قانون السجل التجاري المصري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦، الذي أوجب على صاحب السجل التجاري تجديده كل خمس سنوات، على أن يتم التجديد في الأشهر السابقة على انتهاء مدة القيد. وقد منح المشرع المصري فرصة للمتخلفين عن تجديد القيد في السجل التجاري بتجديد القيد خلال ٩٠ يومًا التالية لانتهاء مدة القيد، بشرط دفع رسوم مضاعفة. يُراجع في ذلك: غادة عماد الشربيني، القانون التجاري الجديد، ط١، مصر، ٢٠١٠، ص١٨٢.

([٣]) نجد أن المادة الخامسة من القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٢٠، بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن السجل التجاري في مصر، قد أوجبت على صاحب السجل التجاري تجديده كل خمس سنوات، مع ضرورة تقديم طلب التجديد قبل شهر من انتهاء المدة.

التجاري لمدة ثلاثة أشهر، ما لم يتم تحديث البيانات المتعلقة بأي تغييرات طرأت على وضعه، وذلك لضمان تحقيق الفائدة المرجوة من إنشاء السجل التجاري من خلال توفير بيانات حديثة للعملاء. كما يأتي ذلك استجابةً لمتطلبات القانون النموذجي للسجل التجاري الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، والذي نص على ضرورة تحديث بيانات السجل التجاري بأقصى درجة ممكنة. [١]

المطلب الثاني

التحول نحو السجل الإليكتروني

أما التطور الآخر لنظام السجل التجاري الجديد، فهو التحول نحو السجل التجاري الإلكتروني. إذ يلزم النظام الجديد وزارة التجارة بإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للتجار، تُسجل فيها البيانات الأساسية الخاصة بهم وما يطرأ عليها من تعديلات [٢].

وقد تبنّى نظام السجل التجاري السعودي فكرة السجل الإلكتروني لما يقدمه من فوائد للتاجر والسوق على حدٍ سواء؛ حيث يسهّل على التاجر استخراج السجل التجاري، ويسهم في القضاء على السجلات التجارية الوهمية. بل إن التحول إلى السجل التجاري الإلكتروني يُعدّ من مقتضيات انضمام المملكة العربية السعودية إلى

(١) الفصل الخامس من قانون السجل التجاري الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لعام ٢٠١٣، متاح على الموقع uncitral.un.org.

(٢) وهناك من التشريعات التى سبقت المنظم السعودي إلى تبني السجل الإليكتروني كما هو الحال مع المادة الثانية من القانون الكويتي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ بشأن السجل التجاري.

٤- التنظيم القانوني للسجل التجاري في المملكة العربية السعودية

اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠، وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٩٦) بتاريخ ١٤٤٤/١٢/٤هـ، بعد موافقة مجلس الوزراء في يونيو ٢٠٢٣ على المقترح الذي قدمه المركز الوطني للتنافسية، بهدف تعزيز البيئة القانونية المواتية للتجارة والاستثمار في المملكة. وبذلك أصبحت المملكة الدولة رقم (٩٥) التي وقّعت على الاتفاقية[١]، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر ٢٠٢٤، بعد عام من التصديق عليها. ويؤدي انضمام المملكة إلى الاتفاقية إلى دمج الأنظمة السعودية ضمن الأنظمة القانونية المعترف بها دوليًا، مما يساهم في تسهيل إبرام وتنفيذ عقود التجارة الدولية. وهذا يتطلب معرفة الشركات الدولية بالشركات السعودية العاملة في هذا المجال لتسهيل عملية التعاقد.[٢]

ويتوافق التحول إلى السجل التجاري الإلكتروني مع رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي تهدف إلى التحول الكامل نحو الحكومة الإلكترونية والربط المعلوماتي للبيانات بين القطاعات المختلفة. ويُسهم هذا التحول في تسهيل عمل صانع القرار من خلال تمكينه من اتخاذ قرارات صحيحة تحقق الفائدة المرجوة، كما

---

(١) الجريدة الرسمية، أم القرى، يوم الجمعة ٢٦ ذى الحجة ١٤٤٤هـ-١٤ يوليو ٢٠٢٣)، ويصبح المرسوم الملكي نافذًا من تاريخ نشره وفقًا للمادة ٢٣ من نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم(أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

(2) Aijeriwi, I.I., The compatibility of Saudi domestic law with the seller`s obligations under Vienna convention (CISG), Ph D Thesis, New Castle University, 2010, p.3.

يقلل من جوانب القصور التي قد تنشأ عن غياب المعلومات الكاملة أو الدقيقة[١]،لا سيما أن مجلس الوزراء السعودي قد أصدر القرار رقم ٨٠ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٧هـ، وتمت المصادقة عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) بتاريخ ١٤٢٧/٨/٣هـ، والمعروف باسم نظام التعاملات الإلكترونية، الذي منح المحرر الإلكتروني ذات حجية المحرر التقليدي في الإثبات[٢]، ومن ثم، فإن البيئة النظامية في المملكة مهيأة للتعامل مع السجل التجاري الإلكتروني، علاوة على توفر البنية التكنولوجية في الإدارات الحكومية، التي يمكنها تقديم الدعم الفني للمتعاملين مع السجل التجاري. وهذا من شأنه تشجيع الإقبال على السجل الإلكتروني، خاصة بعد أن كانت الأمية التكنولوجية أحد المعوقات التي قد تجعل التجار يعزفون عن التعاملات الإلكترونية.[٣]

وتتمتع البيانات تتمتع بالحماية القانونية ضد الدخول غير المشروع على موقع السجل الإليكتروني، الاعتداء عليها أو تحريفها أو استغلالها[٤]، كما أن البيانات

(١) صورية مزوز، فيلالى بومدين، السجل التجاري الإليكتروني فى القانون الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٢١، ص٤٦٨.

(٢) المادة ٥ من نظام التعاملات الإليكترونية السعودي.

(٣) سميحة بومروان، الحكومة الإليكترونية ودورها فى تحسين أداء الإدارات الحكومية، دراسة مقارنة، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص٧٧ وما بعدها.

(٤) وهذه البيانات محمية فى ظل صور الجرائم المعلوماتية المنصوص عليها فى المادة الثالثة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية.

المدونة فى السجل التجاري لها حجية فى مواجهة الشركة والغير حتى وإن لم يعلم بها[١]، كما أن البيانات المقيدة فى السجل التجاري يفترض فيها الصحة حتى يثبت العكس.[٢]

وعلاوة على ما أسلفنا بيانه من أهمية السجل التجاري الإلكتروني، نرى أن المشرّع السعودي قد أحسن صنعًا بالتحول إلى نظام السجل التجاري الإلكتروني، لما له من دور في الحد من عمليات الغش المصاحبة للسجلات التقليدية، التي شاع فيها تزوير مستخرجات السجلات التجارية.[٣]

غير أن نظام السجل التجاري السعودي الجديد لم يحدد فترة انتقالية للتحول الكامل إلى السجل الإلكتروني، وإن كان يمكن القول إن هذه المدة قد تكون خمس سنوات، قياسًا على فترة إلغاء السجل التجاري الفرعي.

وفي جميع الأحوال، فقد أصبح للسجل التجاري الإلكتروني ذات الحجية التي يتمتع بها السجل التجاري الورقي. ويكفينا في هذا السياق الإشارة إلى المادة الثالثة من قانون الأحوال المدنية المصري، التي نصت على أن السجلات تشمل السجلات الورقية أو الآلية المخزنة على الحاسب الآلي أو ملحقاته، سواء إلكترونيًا،

(١) المادة ٣/٨ من نظام الشركات السعودي، وتعد قاعدة البيانات مساعدًا للجهات الإدارية فى استبعاد الشركات التي صدر ضدها مخالفات من المناقصات والتعاقدات الحكومية. يراجع فى ذلك المادة ٨٥ من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التى تبرمها الجهات العامة فى مصر.

(٢) محمد حسن الجبر، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٣) حساينية مسعود، مرجع سابق، ص٦٠.

مغناطيسيًا، أو بأي وسيلة أخرى[١]، وعليه، فإن كلاً من السجل التجاري الورقي والإلكتروني يشكلان أداة للشهر، ويوضحان الحقوق والالتزامات الواقعة على التاجر، استنادًا إلى مبدأ التكافؤ الوظيفي.[٢]

وفي أوروبا، ومنذ عام ٢٠٠٧ أصبح من الضروري بالنسبة للشركات العاملة في الاتحاد الإمساك بسجل تجاري إلكتروني [٣]،وإن كان هذا التحول في فرنسا قد تأخر بعض الشيء حتى عام ٢٠١٢، عندما بدأ دخول السجل التجاري الإلكتروني ليحل محل السجل التجاري التقليدي[٤]، ومع التحول إلى السجل التجاري الموحد في عام ٢٠١٤، تلت ذلك خطوات للتحول الكامل إلى السجل التجاري الإلكتروني. فقد

---

(١) القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية المصري.

(2) Élise Ternynck, Le juge du contrat de travail et la preuve électronique: essai sur l'incidence des technologies de l'Information et de la communication sur le contentieux prud'homal, Ph D Thèse, PRES Université Lille Nord de France, 2014, p.78.

وتنص المادة ٦ من قانون المعاملات الإليكترونية الكويتي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ على أنه تعتبر الصورة المنسوخة على الورق من المستند أو السجل الإليكترونى حجة على الكافة أمام القضاء بالنسبة للمستند الرسمي، وحجة على من نسب إليه توقيعه الإليكتروني عليها بالنسبة للمستند العرفي بالقدر الذي تكون فيه كل منهما مطابقة لأصل المستند وذلك متى كان المستند أو السجل الإليكتروني والتوقيع الإليكتروني موجودين على الدعامة الإليكترونية وفقًا للشروط الورادة فى المادتين ١٩ و٢٠ من هذا القانون.

(3) Yoni Weizman, Op. Cit., p.144.

(4) Frison-Roche, M., Op. Cit., p.168.

٤- التنظيم القانوني للسجل التجاري فى المملكة العربية السعودية

صدر القانون رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٩، بشأن تعزيز التحول الرقمي للشركات في فرنسا، والمعروف بقانون تقديم الخدمات الرقمية[١]،كما اعترفت المحاكم الفرنسية بحجية الدليل المستمد من الوسائل الإلكترونية في الإثبات، مثل أرقام السيارات، عدادات المياه، والمستخرجات الرسمية من ماكينات الحاسب الآلي[٢]، وهو ما نراه نتيجة منطقية للتطور التشريعي الذى سبق هذه المرحلة، والتى كان أبرزها صدور قانون ١٣ مارس٢٠٠٠، والذي بموجبه اتجه المشرع الفرنسي إلى التخلي رويدًا رويدا عن الدليل الكتابي أو الورقي لصالح الدليل الرقمي، الذي استعار ما جاء بالتوجيه الأوربي الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٩٩ والخاص بالتوقيع الإليكتروني، ثم جاءت المادة ١٣١٦ من القانون المدني الفرنسي والتي أزالت أي تمييز بين الدليل الورقي والدليل الكتابي[٣]، من ثم فقد أصبح لمستخرج السجل التجاري ذات حجية السجل التجاري الإليكتروني فى الإثبات وفى التعاملات الحكومية وغير الحكومية، علاوة على ما يتميز به السجل التجاري الإليكتروني من مزايا أخرى.

([1]) Bertrand Cassar, La transformation numérique des formalités des entreprises, au service de l’économie. Dalloz IP/IT: droit de la propriété intellectuelle et du numérique, 2023, p.102.

([2]) Cass. Crim., 30 Oct. 2018, Bull. Crim., 8, pourvoi No 18-81.318, p.587.

([3]) Mélanie Clement-Fontaine, De l’’information numérique à la preuve numérique, dans: La preuve numérique à l’épreuve du litige Les acteurs du litige face à la preuve numérique (l’information numérique fait la preuve), 13 avril 2010, pp.10-11.

ومن ناحية أخرى، نجد أن قانون زيادة الثقة في الاقتصاد الرقمي (LCEN)، الصادر في ٢١ يونيه ٢٠٠٤ قد ساوى بصورة كاملة بين الكتابة الإليكترونية والكتابة الورقية، إذ كان الهدف أساسيًّا لهذا القانون هو تطوير التجارة عبر الإنترنت.[١]

ولعل التحول الأبرز فى هذا الخصوص هو صدور المرسوم التنفيذى رقم ٥٠ لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٢٢ بتعديل المرسوم التنفيذي رقم ١١٢ لسنة ٢٠١٨ الصادر فى ٥ أبريل ٢٠١٨ بتعديل السجل التجاري التقليدي إلى السجل التجاري الإليكتروني، الذى أعطى التجار فترة للتحول من السجل التجاري التقليدي إلى السجل التجاري الإليكتروني[٢]،وفي سبيل تحقيق اكتمال السجلات التجارية، يقوم المعهد الوطني للملكية الفكرية بجمع البيانات من السجلات المحلية، وإدراجها في السجل التجاري الموحد، الذي يمكن ربطه مع السجلات التجارية الموجودة في جميع دول الاتحاد الأوروبي. وقد سنحت لمحكمة النقض الفرنسية فرصة بحث مشروعية هذا الإجراء.[٣]

واستكمالًا لعملية التحول الكامل إلى السجل الإلكتروني، صدر قرار وزير التجارة والمالية الفرنسي بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٢٢، الذي حث جميع التجار على تحويل الوثائق المتعلقة بالنشاط التجاري والمطلوب إثباتها في السجل التجاري إلى صورة رقمية، وذلك للوثائق السابقة على صدور هذا القرار. وقد تم توجيه التجار إلى تقديم هذه الوثائق إلى قلم كتاب المحكمة التجارية التي يقع في دائرتها المحل،

(1) Élise Ternynck, Op. Cit,, pp.84-85.
(2) http://legaldoctrine.com, visited on December 15, 2024.
(3) Cass. Civ. 3eme ch 5 mars 2008, BICC, no. 684, 15 Juin 2008.

بمساعدة من المعهد الوطني للملكية الصناعية[١]، وإن كان هذا القرار لم يتضمن توقيع ثمة جزاءات على مخالفة هذا الالتزام.

المطلب الثالث

التوسع فى نطاق تطبيق العقوبات المالية

أخيرًا، من بين مستحدثات نظام السجل التجاري الجديد التوسع فى تطبيق العقوبات المالية، دون العقوبات السالبة للحرية، حال مخالفة أحكام النظام من حيث تقديم بيانات غير صحيحة عند فتح السجل التجاري، أو عند تحديث البيانات، أو الامتناع عن الإخطار بالتغيرات فى البيانات التى حدثت لدى رجل الأعمال أو الشركة[٢]، فضلًا عن الغرامات المقررة لعدم استكمال تحديث البيانات بعد إلغاء السجل التجاري خلال خمس سنوات من تاريخ إلغاء السجل التجاري إذا ما رغب صاحب السجل التجاري فى استعادة السجل التجاري الملغى، وقد تضمن النظام غرامات مالية لا تتجاوز ٥٠ ألف ريال نتيجة تقديم معلومات غير صحيحة عند إنشاء السجل التجاري، أو عند إدخال التعديلات أو التأكيد السنوي، أو عدم الإخطار بالتغيرات خلال فترة معينة، أو نتيجة عدم طباعة السجل التجاري وغيرها من البيانات التى اشترطها النظام على مطبوعات الشركة[٣]، وهو ما يتفق مع السياسة

---

(١) الجريدة الرسمية الفرنسية، بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢٢.

(٢) فى المقابل نجد أن المادة ١٨ من قانون السجل التجاري المصري رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ تقرر عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنتين لمن يقدم بسوء نية بيانات غير صحيحة تتعلق بالقيد فى السجل التجاري أو تجديده أو شطبه.

(٣) المادة ٢١ من نظام السجل التجاري السعودي الجديد لعام ١٤٤٦هـ.

الجنائية الحديثة التى تتجه إلى الحد من الحد من العقوبات البدنية، والتوسع فى الغرامات المالية والتصالح فى الجرائم الاقتصادية[١]، لما تحدثه العقوبات السالبة للحرية من أضرار على الفرد وعلى المجتمع، فضلًا عن الأضرار التى يمكن أن تلحقها بالنظام الاقتصادى بصورة عامة.[٢]

كما وضع نظام السجل التجاري الجديد معايير موضوعية لمضاعفة الغرامة، منها التكرار أو العود، إذا ما ارتكبت ذات المخالفة خلال ثلاث سنوات من صدور الحكم النهائي، جسامة المخالفة، ظروفها وملابساتها، آثار المخالفة وحجم المنشأة[٣]. والعود هو ارتكاب الشخص جريمة بعد الحكم عليه بجريمة أخرى، إذ إنَّ المجرم حين ارتكب الجريمة الأخيرة يكون قد صدر ضده حكم أو أكثر، وهذا الحكم نهائيًا، وتلجأ الأنظمة القانونية إلى تطبيق العود لحماية نفسها من خطورة الأفراد

(١) لا تزال هناك بعض التشريعات التي تأخذ بالعقوبات السالبة للحرية، مثل المادة ٣٩ من قانون التجارة السوري، التي تعاقب بغرامة تتراوح بين ألف وخمسة آلاف ليرة، والحبس من شهر إلى ستة أشهر، لكل من أدلى ببيانات غير صحيحة عن سوء نية للتسجيل في السجل التجاري. يُراجع في ذلك: محمد سامر عاشور، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٢) مدني عبد الرحمن تاج الدين، بدائل العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة فى القانون الجنائي المقارن، المجلة العربية للدراسات الأمنية، عدد ٣٨(٢)، ٢٠٢٢، ص٢١٩-٢٢٨.

(٣) المادة ٢١ من نظام السجل التجاري السعودي لعام ١٤٤٦هـ.

الذين لم يرتدعوا بفعل العقوبة التى وقعت عليهم من قبل، وقد استهانوا بتلك العقوبة، فحق عليهم تغليظها.[١]

ويرى جانب من الفقه أن إعمال العود كظرف مشدد للعقوبة لا يكون إلا مع العقوبات الأصلية سالبة للحرية[٢]، فلا يجوز إعمال الغرامة أو المصادرة كشرط للعود مهما تعددت العقوبات الصادرة فيها[٣]، وهو أمر يختلف معه الباحث، لا سيما أن المنظم السعودي قد أعمل الغرامة كعقوبة أصلية فى الجرائم الاقتصادية، ومنها جرائم السجل التجاري، حتى تلك التى يصدر فيها حكم بالغرامة، وليس الحبس فقط.

وفي فرنسا، أرجع البعض تغليظ العقوبة إلى خطورة العود لارتكاب الجريمة على المجتمع، والذي يعد فشلًا للعقوبة في تحقيق أهدافها في الردع الخاص وإصلاح سلوكيات المحكوم عليه، لذلك صدر المرسوم بقانون رقم ٨٨٣ لسنة ٢٠١٤، بتاريخ الأول من أغسطس٢٠١٤ بشأن ملاحظة سلوكيات العود والعمل علي منعها.[٤]

علاوة على ذلك، فقد استحدث نظام السجل التجاري الجديد مسارًا للإجراءات البديلة عن العقوبات، يتضمن إنذار التاجر بضرورة تحديث البيانات، وإلزامه

---

(١) عدلي خليل، مرجع سابق، ص٩.

(٢) مصطفى عبد المحسن، هاني مصطفى عبد المحسن، مبادئ استحقاق العقوبة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٣٩٧.

(٣) أحمد عوض بلال، مبادئ قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة، ٢٠٠٩، ص٩٨٠.

(4) Comité interministériel de prévention de la délinquance, Prévention de la Récidive, Guide Pratique La documentation Française, Mars 2016, p.20.

بتصحيح المخالفة. كما يتم توقيع المخالفات المالية بالطريق الإداري من خلال لجنة أو أكثر مكونة من ثلاثة أعضاء، يرأسها شخص تتوفر له المقومات والمؤهلات العلمية اللازمة. ويحدد الوزير المختص العقوبات التي يمكن للجنة توقيع الغرامات فيها دون الحاجة للرجوع إلى لجنة أخرى[١]. ويلاحظ أن سلطات هذه اللجنة قاصرة على توقيع عقوبة الغرامة فقط دون أي عقوبات تكميلية، مثل غلق المنشأة مرتكبة المخالفة، كما نصت بعض التشريعات.[٢]

(١) المادة ٢٣ من نظام السجل التجاري الجديد ١٤٤٦هـ-٢٠٢٤م.

(٢) من هذه التشريعات المادة ١٩ من قانون السجل التجاري الكويتي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨.

الخاتمة

يعد القيد في السجل التجاري ضرورة لتنظيم ممارسة الأنشطة التجارية، ويشمل هذا الالتزام النظامي الأفراد والشركات الوطنية والأجنبية التي لها فرع أو مكتب في المملكة. وبمقتضى ذلك، لا تكتسب الشركة الشخصية الاعتبارية التي تمكنها من ممارسة عملها دون القيد في السجل التجاري.

ويؤدي القيد في السجل التجاري إلى عدد من الوظائف، مثل الوظيفة الاقتصادية والقانونية والإعلامية، مما يساعد العملاء في التعرف على الشركات التي يرغبون في التعامل معها.

وهناك شروط نظامية وضعها نظام السجل التجاري الجديد للقيد فيه، مثل ضرورة أن يكون مقدم الطلب سعودي الجنسية، ألا يعمل في القطاع العام، وأن يتم تقديم الطلب على النموذج المخصص عبر الموقع الذي تخصصه وزارة التجارة والصناعة. ويُقبل الطلب إذا ما استوفى المقتضيات النظامية، وإلا يتم رفضه وإخطار ذوي الشأن بقرار الرفض مسببًا.

ويجوز لصاحب السجل طلب شطب القيد من السجل التجاري إذا ما رغب في ذلك، أو الشطب الإجباري إذا صدر ضده حكم بالإفلاس، أو إذا امتنع عن تحديث البيانات الخاصة بالسجل.

وقد جاء نظام السجل التجاري الجديد بعدد من المستحدثات التي تسهل عملية استخراج السجل التجاري والتعامل به، مثل نظام السجل الموحد، وإلغاء السجل

الفرعي، ونظام السجل الإلكتروني، واستبدال العقوبات المالية بالعقوبات البدنية، بما يتفق مع السياسة الجنائية الدولية.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن بيانها على النحو التالي:

١. يعد القيد في السجل التجاري قرينة غير قابلة لإثبات العكس على اكتساب الفرد صفة التاجر.

٢. أوجب نظام السجل التجاري الجديد على مكتب السجل التجاري حال رفض طلب القيد في السجل التجاري إخطار ذوي الشأن بقرار مسبب، كون تسبيب القرار يعزز ثقة الأطراف، ويُظهر أن الجهة الإدارية أو مكتب السجل التجاري لم يتعسف في استخدامه للسلطة.

٣. أصبح السجل التجاري يؤدي وظيفة قانونية واقتصادية في ظل النظام الجديد، بعد أن كانت وظيفته إحصائية فقط، فأصبحت البيانات المسجلة في السجل التجاري حجة على الشركة وعلى الغير.

٤. يؤدي إلغاء السجل الفرعي إلى الحد من عمليات الاحتيال التي قد يتعرض لها المواطنون، مما يحقق الشفافية ويزيد من فرص الاستثمار.

٥. يؤدي تبني السجل التجاري الإلكتروني إلى تعزيز التجارة الدولية، لا سيما بعد انضمام المملكة إلى اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع. كما أنه يشجع على التخلص من حالات التزوير والغش في مستخرجات السجل التجاري، بما يحافظ على مصداقية هذه المحررات، خاصة أن التشريعات المختلفة تحظر التعامل

في الجهات المختلفة، وخاصة في تعاملات الجهات الحكومية مثل العطاءات والمناقصات، دون تقديم صورة من السجل التجاري.

التوصيات:

١. تقترح الدراسة على المنظم السعودي تعديل المادة ٢٦١/ج من نظام الشركات لإلغاء عقوبة الحبس (التي تشمل الحبس لمدة سنة وغرامة لا تزيد عن مليون ريال) أسوة بما ذهب إليه نظام السجل التجاري، والإبقاء على عقوبة الغرامة (غرامة ٥٠٠ ألف ريال)، إذ أن الفعل واحد في الحالتين (الإدلاء ببيانات كاذبة في السجل التجاري، وعدم تجديد البيانات)، ولكن تختلف العقوبة باختلاف الفاعل، فيحكم بعقوبة الحبس على الشركات، بينما التاجر الذي يرتكب ذات الفعل يُحكم عليه بالغرامة.

٢. النص في نظام السجل التجاري على جواز التصالح في الجرائم المرتبطة بهذا القانون، باعتبارها من الجرائم الاقتصادية التي يجوز التصالح فيها.

٣. توصي الدراسة بتوقيع عقوبة الغلق الكلي أو الجزئي، أو الغلق المؤقت أو الدائم للمنشأة التي تخالف أحكام السجل التجاري في حالة العود لارتكاب مخالفات نظام السجل التجاري، مما يساهم في زيادة فاعلية عقوبة الغرامة في تحقيق الردع.

٤. توصي الدراسة بضرورة التوعية بمزايا السجل التجاري الجديد، وبالمقتضيات النظامية للقيد في السجل، بما يقلل من حالات رفض طلبات القيد في السجل، فضلًا عن تقليل حالات شطب القيد من السجل نتيجة عدم تحديث البيانات.

قائمة المراجع[1]

المراجع باللغة العربية:

- **أحمد عوض بلال**، مبادئ قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة، ٢٠٠٩.
- **إدوارد عيد**، الأعمال التجارية والتجار، بيروت، ١٩٧١.
- **الأزهر لعبيدي**، شرح القانون التجاري الجزائري، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ٢٠٢٢.
- **أعاد محمود القيسي**، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط٩، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
- **باسم محمد صالح**، القانون التجاري، القسم الأول، منشورات دار الحكمة، بغداد، ١٩٨٧.
- **بندر بن حمدان العتيبي**، مبادئ القانون التجاري (الأعمال التجارية، التاجر، الشركات التجارية)، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م.
- **حساينية مسعود**، النظام القانوني للسجل التجاري في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ٨ ماي، الجزائر، ٢٠١٧.

(١) مع كامل احترامنا وتقديرنا للألقاب العلمية لجميع السادة الفقهاء، فقد رأينا كتابة أسماء السادة المؤلفين في قائمة المراجع مجردة من الألقاب من أجل الترتيب الهجائي.

- **خالد بن عبد القادر محمود عيد**، المضيء في القانون التجاري، ط١، مطبوعات جامعة الطائف، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
- **رانيا محمود عمارة**: المالية العامة، الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٥.
- **رضا السيد**، القانون التجاري، ج١، ط١، ٢٠٠٠.
- **زينب سلامة**، الشهر التجاري في القانون المصري المقارن، السجل التجاري وشهر الشركات التجارية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ١٩٨٧.
- **سعيد يحي**، الوجيز في النظام التجاري السعودي، ط٧، بدون دار نشر، ٢٠٠٤.
- **سميحة بومروان**، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، دراسة مقارنة، ط١، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤.
- **سمير عالية**، أصول القانون التجاري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦.
- **صورية مزوز**، فيلالي بومدين، السجل التجاري الإلكتروني في القانون الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ١٦، العدد ٢، ٢٠٢١.
- **طالب حسن موسى**، الوجيز في القانون التجاري، ط١، بغداد، ١٩٧٤.

- **عباس المصري**، تنظيم الشركات التجارية، شركات الأشخاص، شركات الأموال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٢.
- **عبد العزيز بن محمد الفضلي**، كتاب الشركات حسب نظام الشركات السعودي رقم (م/٣) الصادر بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ، بدون دار نشر، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢٠م.
- **عبد الفضيل محمد أحمد**، الالتزام بالقيد في السجل التجاري، دراسة لمشروع قانون السجل التجاري الكويتي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد ٥٨، ٢٠١٥.
- **عثمان التكروري**، الوجيز في مبادئ القانون والقانون التجاري، ط١، بدون دار نشر، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.
- **عدلي خليل**: العود ورد الاعتبار، ط١، المكتبة القانونية، القاهرة، ١٩٨٨.
- **عزت عبد المحسن سلامة**، الشكلية ضمانة للحقوق العينية العقارية، مطبوعات كلية الحقوق، جامعة عين شمس، بدون سنة نشر.
- **عصام الدين القصبى**، القانون الدولي الخاص، الجنسية، الكتاب الأول، بدون دار نشر، ٢٠٠٥.
- **على حسن يونس**، القانون التجاري، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

- **علي البارودي**، القانون التجاري، ط١، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- **علي خليل، سليمان اللوزي**، المالية العامة، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
- **غادة عماد الشربيني**، القانون التجاري الجديد، ط١، مصر، ٢٠١٠.
- **فؤاد معلال**، شرح القانون التجاري الجديد، نظرية التاجر والنشاط التجاري، ط ٤، دار الآفاق العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
- **فوزي محمد سامي**، شرح القانون التجاري، ج١، ط١، عمان، ٢٠٠٧.
- **محمد حسن الجبر**، القانون التجاري السعودي، مكتبة الملك فهد الرياض، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- **محمد حسني عباس**، الوجيز في النظرية العامة للقانون التجاري، الإسكندرية، ١٩٦٨.
- **محمد حسنين عبد العال**، مبادئ القانون الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
- **محمد سامر عاشور**، القانون التجاري، الجامعة الإفتراضية السورية، ٢٠١٨.
- **محمد سعيد فرهود**، مبادئ المالية العامة، ج١، حلب، ١٩٩٠.
- **محمد شاكر عصفور**، أصول الموازنة العامة، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

- **محمد فريد العريني، جلال وفاء البدري محمدين،** قانون الأعمال، دراسة في النشاط التجاري وآلياته، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- **مدني عبد الرحمن تاج الدين،** بدائل العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة في القانون الجنائي المقارن، المجلة العربية للدراسات الأمنية، عدد ٣٨(٢)، ٢٠٢٢.
- **مصطفى عبد المحسن، هاني مصطفى عبد المحسن،** مبادئ استحقاق العقوبة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢.
- **مصطفى كمال طه،** القانون التجاري اللبناني، بيروت، ١٩٧٥.
- **نادية فضيل،** القانون التجاري الجزائري، ط١١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١١.
- **هاني دويدار**، القانون التجاري، ط١، منشورات الحلبى الحقوقية، ٢٠٠٨.

المراجع باللغة الفرنسية:

- **Al Shattnawi, S.,** Mecanisme de conclusion et confirmation d` enregistrement electronique du register commercial, European J. Social Science, Vol 57(1), 2018.
- **Béatrice, B., et** Francis Grandguillot L'essentiel du Droit des sociétiès, 14eme ed., Guliano, 2016.
- **Bertrand Cassar**, La transformation numérique des formalités des entreprises, au service de l'économie. Dalloz IP/IT: droit de la propriété intellectuelle et du numérique, 2023.

- Comité interministériel de prévention de la délinquance, Prévention de la Récidive, Guide Pratique La documentation Française, Mars 2016.
- **Élise Ternynck**, Le juge du contrat de travail et la preuve électronique: essai sur l'incidence des technologies de l'Information et de la communication sur le contentieux prud'homal, Ph D Thèse, PRES Université Lille Nord de France, 2014.
- **Etienne Pataut**, La nationalité Un lien de droit au prisme des droits fondamentaux. FX. Lucas et T. Revet. CRFPA- Précis de culture juridique, LGDJ, 2006.
- **France Guiramand** et Alain Héraud, DUNOD, Paris, 2017.
- **François-Xavier Lucas**, Droit des entreprises en difficulté (nov. 2005-mai 2006), Recueil Dalloz 2006.
- **Frison-Roche, M.,** Droit commercial, Dalloz, 2015.
- **Ingrid Longelin**, Nouvelles des archives Le fonds du registre du commerce et des sociétés (1920-1954) et du registre des métiers (1936-1962) du tribunal de commerce de Lille, ESKA, no,68, 2012.
- **Jérôme Biart**, Les incompatibilités dans la fonction publique, Ph D Thèse, Université Sorbonne Paris Cité, 2015.
- **Mélanie Clement-Fontaine**, De l''information numérique à la preuve numérique, dans: La preuve numérique à l'épreuve du litige Les acteurs du litige face à la preuve numérique (l'information numérique fait la preuve), 13 avril 2010.

- **Pradel**, J., Droit pénal compare, 2 *eme* ed., Dalloz, 2002.
- **Ripret, G**. et Roblot, R., Traité élementaire de droit commercial, Pais, 1972.
- **Roblot, R.,** Droit commercial, L.G.D.J., Paris, 1964.
- **Yoni Weizman**, Du registre du commerce et des sociétés vers un registre de l'entreprise? Réflexions sur une évolution jugée nécessaire, Ph D Thèse, Université Paris sciences et lettres, 2017.
- **Yves de Cordt**, Cours de droit commercial, Université Catholique de Louvain, 2011.
- **Yves Gaudemet**, Réflexions sur l'injonction dans le contentieux administratif, in Le pouvoir. Mélanges offerts à Georges Burdeau, L.G.D.J., 1977.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- **Aijeriwi, I.I.,** The compatibility of Saudi domestic law with the seller`s obligations under Vienna convention (CISG), Ph D Thesis, New Castle University, 2010.
- **Maren Heidemann**, Commercial registers and transparency, Amicus Curiae, Issue 112, Winter 2017.